الأخلاقيات الإعلامية بين مرجعية الممارسة والمرجعية المؤسّسية

أ.د. الصادق رابح[1]

1 قسم الإعلام، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، saddekr@gmail.com

Media Ethics between Practice and Institutional Reference

Saddek Rabah 1

تاريخ الاستلام: 2022/01/18 تاريخ القبول : 2022/02/06 تاريخ النشر 2022/03/30

ملخص :

عرفت وسائل الإعلام، خلال السّنوات الأخيرة، تحدّيات كبيرة، وذلك ضمن سياقات اتّسمت بتسرّب الرّقميات الى كل مفاصل الصّناعات الإعلامية، حيث يعيش العالم، بدرجات متفاوتة، عصرا رقميا بامتياز. فقد أجبرت «الفتوحات» التّواصلية الجديدة، والتي أعادت رسم معالم البيئة الإعلامية، الفاعلين المهنيّين القدامى الى لعب أدوار جديدة في هذه البيئة الإعلامية الجديدة. ويثير هذا المشهد الجديد للبيئة الإعلامية الكثير من الأسئلة المرتبطة بالانعكاسات الأخلاقية لهذا الوضع الجديد، سواء تعلّق الأمر بعمل الصّحفيين المهنيّين والمحترفين في وسائل الإعلام الرّقمي، أو التزام الأشخاص العاديين بحد أدنى من المعايير الأخلاقية والمهنيّة خلال عملية جمع المعلومات وتحريرها ونشرها. سنحاول في هذه الورقة مناقشة ما الذي يجعل الممارسة الإعلامية المهنيّة متمايزة عن غيرها من الممارسات التي تتعايش معها في الوقت الحاضر في الفضاء العام، حيث أن السياقات الحالية تساهم في زيادة تنوّع الممارسات وتوسيع دائرة التّفاعل والتّواصل بين الأفراد، ولكنها قد تزيد في ضبابية حدود الوصل والفّصل بين مجموع الممارسات داخل الفضاء العام. وبالتالي، فإن هذه السّياقات تتطلّب إعادة رسم معالم مفهوم الإعلام والصحافة بشكل أكثر وضوحا ودقّة، وكذلك الأدوار التي يجب أن يقوم بها الإعلاميون والصحفيون في بيئة إعلامية تتّسم بالتّعقد وكثرة التّحديات والمحفّزات أيضا التي تطبع المجتمعات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: وسائل الإعلام، الممارسة الإعلامية، الأخلاقيات المهنية، البيئة الإعلامية، الصحفيون المهنيون.

Abstract

In recent years, the media have faced great challenges, within contexts characterized by the pervasiveness of digital into all media industries, where societies lives, to varying degrees, in a digital age. The new communicative breakthroughs, which reshaped the media ecology, forced the old professional actors to play new roles in this new media ecology. This new landscape of the media ecology raises many questions related to the ethical repercussions of this new situation, whether it is related to the work of professional journalists in the digital media, or the commitment of ordinary people to minimum ethical and professional standards during the process of collecting, editing and publishing information. In this paper, we will try to discuss what makes the professional media practice distinct from other practices that coexist with it in the public space. To what extent the current contexts contribute to increasing the diversity of practices, expanding the forms of interaction and communication between individuals and amplifying the blurring of the boundaries among the practices within the public space. Consequently, these contexts require redrawing the concept of media and journalism in a more clear and accurate manner, as well as the roles that media professionals and journalists must play in a media ecology characterized by complexity and many challenges and incentives that characterize contemporary societies as well.

Key words: Media, Media Practice, Media Ethics, Media Ecology, Professional Journalists

عرفت وسائل الإعلام، خلال العقدين الأخيرين، تغيّرات عميقة وجذريّة، ارتبطت، الى حد كبير، بالإمكانات الجديدة والمبتكرة للنشر والتّوزيع والتّفاعل التي وفرتها التّقنيات الرّقمية. ولم تقتصر هذه التّغيرات على التّجديدات التّقنية، بل إنها مسّت الهوية المهنيّة للعاملين في هذا القطاع، حيث جلبت معها الكثير من الأسئلة حول الخصوصية المهنيّة للصّحفيين ومحدّدات هذه الهوية، إذ لم تعد المعالم التي تحدد هويةّ الصّحفي وتميّز نشاطه وممارساته المهنيّة واضحة ومحل اجماع. وقد انخرط في هذه المساءالات والمراجعات الكثير من الفاعلين منهم الأكاديميون والمهنيّون والأفراد العاديون، مع تباين في الرؤى والمقاربات، بل إن هذا الوضع خلق سجالات كثيرة تجلّت في اندلاع «معارك» تتعلّق بمن يملك شرعية الممارسة الإعلامية.

اتّسمت سيرورة التّمهين أو الاحتراف الصّحفي، تاريخيا، بطابعها الصّعب والغامض والمتناقض أحيانا كما يذهب الى ذلك أهل المهنة أنفسهم. فهي سيرورة حديثة بعض الشيء؛ إذ أنها حصلت، تحديدا، في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ولكنها ما زالت، الى حد ما، هشة وغير مكتملة. بل إن البعض يحاجج بأنه لا ينبغي النظر الى الصحافة على أنها «مهنة»[1] حقيقية، بل لا تتجاوز كونها «حرفة\صنعة»[2] أو «شبه مهنة» (Ruellan, 1997).

وقد بذلت الجماعات المهنية المختلفة التي تضم الصحفيين جهودا امتدت لفترات زمنية طويلة محاولة الحصول على الاعتراف الاجتماعي بمهنتهم وإضفاء شرعية عليها كمهنة حقيقية، متأسية في ذلك بالنموذج المثالي للمهن المكرّسة أو المعترف بها (الخدام و الرواشدة، 2013). وقد صاحب هذا السعي في الحصول على الشرعية الاجتماعية ظهور بعض التناقضات ذات الطبيعة الإشكالية بين هذه الجماعات ذاتها، لا سيما في ما يتعلق بالأبعاد المعرفية والتقيّيمية؛ وهو ما قد يساعد على فهم سبب محاولتها، في كثير من الأحيان، التّشديد على البعد المعياري لعملها وذلك على حساب الأبعاد الأخرى.[3] عموما، فإن الصحفيين كانوا وما زالوا دائما «متباينين، بهذا

[1] «مِهنة: (اسم). الجمع: مِهْنات ومِهَن. مصدر مهَنَ. المِهْنة: العملُ يحتاج إلى خِبرة ومَهارة وحِذق بممارسته.» المعاني. لكل رسم معنى. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D9%87%D9%86%D8%A9/

[2] تعتبر من الألفاظ القريبة في معناها من المهنة وربما التبست بها. «الحرفة (بالكسر) لغة من الاحتراف وهو الكسب؛ الصّنعة أو وسيلة الكسب التي يرتزق منها المرء بصفة مستمرة، من زراعة أو صناعة أو تجارة، وتحتاج إلى تدريب قصير. وغالبا ما تستعمل في الأعمال اليدوية سواء كانت بآلة أو بغير آلة.» شبكة الفصيح. http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=80127

[3] نشير هنا إلى الخصائص المختلفة التي ترتبط غالبا بادعاء الحق في الاحتراف أو المهنية، والتي لخّصها العديد من المؤلفين مثل لارسون (Larson 1977) سينجر Singer

القدر أو ذاك، حول مهنتهم» (Aldridge & Evetts, 2003, p. 547).

بالتّوازي مع ذلك، فقد دفعت، بل أجبرت «الفتوحات» التّواصلية الجديدة، والتي أعادت رسم معالم البيئة الإعلامية، الفاعلين المهنيّين القدامى الى لعب أدوار جديدة في هذه البيئة الإعلامية الجديدة. فقد خلقت التّقنيات الرّقمية مجموعة كبيرة ومتنوّعة من الوسائط الجديدة، وأشكالا جديدة ومبتكرة من التّعامل مع الصّحافة والإعلام عموما. فعبارات من قبيل المحتوى الذي ينتجه المستخدمون، وصحافة المواطن، والصحافة التّشاركية، والتّعهيد الجماعي، وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الاجتماعي، إلخ، قد غدت شائعة هذه الأيام الى أبعد الحدود؛ وهي تشير الى أن الصحافة كنشاط مهني احترافي يبدو أنها أصبحت تتعايش، بشكل متزايد، مع أنماط مختلفة من الإعلام كنشاط مدني، يقوم به أفراد ينتمون الى فئات اجتماعية متنوّعة ويتميّزون بمستويات مختلفة من المشاركة والخبرة، وذلك في ظل ظروف وسياقات متباينة. ويثير هذا المشهد الجديد للبيئة الإعلامية الكثير من الأسئلة المرتبطة بالانعكاسات الأخلاقية لهذا الوضع الجديد، سواء تعلّق الأمر بعمل الصّحفيين المهنيّين والمحترفين في وسائل الإعلام الرّقمي، أو التزام الأشخاص العاديين بحد أدنى من المعايير الأخلاقية والمهنيّة خلال عملية جمع المعلومات وتحريرها ونشرها.

سنسعى، في هذه الورقة، من خلال الأخذ بقراءة تحليلية نقدية وحفرية للمفاهيم والقضايا التي تضمنتها الورقة، الى مناقشة وتحليل هذه الأسئلة، وذلك من خلال الاستئناس بمقاربات متعدّدة وثريّة، ومنها على وجه الخصوص مقاربة اليوت فريدسون Eliot Freidson الذي يميّز بين «أخلاقيات الممارسة» و«الأخلاقيات المؤسّسية». علاوة على ذلك، سنحاول مناقشة ما الذي يجعل الممارسة الإعلامية المهنيّة متمايزة عن غيرها من الممارسات التي تتعايش معها في الوقت الحاضر في الفضاء العام، حيث أن السياقات الحالية تساهم في زيادة تنوّع الممارسات وتوسيع دائرة التّفاعل والتّواصل بين الأفراد، ولكنها قد تزيد في ضبابية حدود الوصل والفّصل بين مجموع الممارسات داخل الفضاء العام. وبالتالي، فإن هذه السّياقات تتطلّب إعادة رسم معالم مفهوم الإعلام والصحافة بشكل أكثر وضوحا ودقّة، وكذلك الأدوار التي يجب أن يقوم بها الإعلاميون والصحفيون في بيئة إعلامية تتّسم بالتّعقد وكثرة التّحديات والمحفّزات أيضا التي

2003)) في الأبعاد الثلاثة التالية: التقييمي (الاستقلالية والحظوة الاجتماعية)؛ والمعرفي (معرفة محددة، ومعارف عملية، ومهارات)؛ والمعياري (مبدأ الخدمة العامة، والإيثار، والأخلاقيات، والتنظيم الذاتي).

تطبع المجتمعات المعاصرة.

مهنة الصحافة بين الواقعية والمعيارية :

يمكن الإشارة هنا الى ثلاثة تناقضات محورية. يتعلق الأول بالتّعارض بين الصّحفي الذي يراه البعض كفنان، وذلك الذي يراه البعض الآخر كعامل ماهر. وهذا المنظور لا يخلو من تبعات. فمحور اهتمام الفنان موهبته، وحرصه على النشاط الإبداعي، وتثمينه لحريته، حيث أنه لا يتوقف كثيرا عند التعليم المؤسسي والحصول على شهادة، أي الاعتراف المؤسسي بشرعيته. وبالتالي، من هذا المنظور، ما الفائدة من وجود كليات وأقسام للإعلام والصحافة، وما يرتبط بها من مقررات أو مواد دراسية. وكما كتب أحدهم في القرن التاسع عشر، متهكّما، عندما كانت هذه الأسئلة تطرح للنقاش العام، مشيرا الى أن فكرة إطلاق مدرسة للصحافة تشبه، بهذا القدر أو ذاك، الدعوة الى إنشاء مدرسة للشعر (Delporte, 1999). من ناحية أخرى، فإن تثمين أي نشاط ومنحه شرعية اجتماعية ومؤسسية تضفي عليه قيمة يمر بالضرورة بشكل محدد من أشكال التّعليم، أي التّعليم العالي، لتأهيل الأفراد للقيام بذلك النّشاط. ولهذا السبب بدأت مقررات ودورات تتعلق بالإعلام والصّحافة في الظهور بشكل تدريجي في العالم، لتصل في نهاية المطاف الى معظم الجامعات في العالم اليوم، وذلك في محاولة لجعل الصّحافة مهنة وتخصصا بحثيا أكاديميا قائمين بذاتهما، أي جعلها مجالا معرفيا وبحثيا محددا ومستقلا.

أما التناقض الثاني فيرتبط بطريقة ممارسة الصحافة فعليا وليس معياريا. فالصّحفيون عادة ما يعتبرون «عمّالا» في الصناعة الإعلامية، حيث أنهم يخضعون لمالك المؤسسة الذي يدفع لهم رواتبهم. وبالتالي من الصّعب العثور\التّعرف على النموذج المثالي للصّحفي المهني والمحترف الذي يعمل بشكل مستقل، ويخدم جمهوره بأفضل طريقة ممكنة، ويكون مسؤولاً أمامه، وذلك في ظل سياق مهني تغلب عليه الطّقوس والإجراءات الرّوتينية و»قدسية» التّسلسل الهرمي، حيث غالبا ما يخضع الأداء الفردي للقواعد الدّاخلية للمؤسّسة (المكني، 2019). ويبدو أن هذا السياق هو أقرب الى نموذج المهن اليدوية الحرفية أو الفنية منه الى المهن الفكرية أو الذهنية المرتبطة عادة بالمهن. علاوة على ذلك، فإن معظم المؤسّسات الإعلامية تحتكم الى آليات عمل الأسواق (Dubar, Tripier, & Boussard, 2015)، وبالتالي يغلب عليها الطابع الربحي، وهو ما يدعو الى التّساؤل عن مدى قدرة الصّحفيين المهنيّين والمحترفين على الالتزام بشعار الخدمة

العامة التي يقدّمونها للمجتمع، بمعنى قدرتهم على تقديم معلومات حقيقية وشاملة ودقيقة ومستقلة عن العالم في مجتمع ما.

ويمكن تلخيص التّناقض الثالث في الاختيار بين التّأكيد على أهمية الحرية الفردية في الصّحافة أو الإعلاء من قيمة مسؤوليتها الاجتماعية. وقد تمت دراسة هذه المسألة ومناقشتها بشكل مستفيض في سياق الدراسات التي تناولت النظريات المعيارية للصّحافة، وخاصة بعد تقرير لجنة هاتشينز Hutchins في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1947 والذي حمل عنوان «صحافة حرة ومسؤولة» (صدقة، 2009)، ونشرِ العمل المرجعي الكلاسيكي «نظريات الصحافة الأربع» سنة 1963، حيث تم الجمع بين المقاربات التّحررية والاستبدادية والمسؤولية الاجتماعية للصّحافة.[4] ويرتبط تفضيل الصحفيين لأحد هذين البعدين باختياراتهم الشّخصية والسّياقات المهنيّة والمجتمعية التي يعملون فيه، حيث أن تبنّي هذا الاختيار أو ذاك يرتبط بطبيعة فهمهم وتمثّلهم لدورهم في المجتمع. ومهما يكن هذا الاختيار، فإن له تبعات تتعلق مثلا بقبول بعض آليات المساءلة المجتمعية ذات العلاقة بالمسائل الأخلاقية (اليحياوي، 2014)، أو تبنّي رؤية أخرى تتثمل مثلا في الاعتقاد بأن الوعي الفردي للصّحفي المهني هو الفيصل في الحكم على ما هو صواب وما هو خطأ في الممارسة المهنيّة.

وعلى الرغم من ميلهم التّقليدي الى المقاربات الفردية للمهنة، فإن الصّحفيين سرعان ما أدركوا أن حفاظهم على المهنيّة والاحترافية يتطلّب القبول ببعض المسؤولية الاجتماعية. فإذا كان قد تم منحهم بعض الامتيازات، أو على الأقل هامشا معيّنا يسمح لهم بضبط حدود مهنتهم، فإنهم مطالبين، في مقابل ذلك، باستحداث شكل من أشكال التنظيم الذاتي وأخلقة المهنة داخل هذه الحدود، وذلك بهدف إضفاء شرعية على أوضاعهم ومكانتهم الاجتماعية. وهنا يجب التّذكير بأن الشرعية «مرتبطة بشكل وثيق بمفاهيم الثقة والالتزام.» (Svensson, 2006, p. 580)، وأن الحاجة إلى الثّقة كانت دائما مسألة حسّاسة للغاية بالنسبة للصّحفيين. والواقع أنه عندما تطوّرت الصّحافة بشكل مذهل وأصبحت صناعة قائمة بذتها، كان من الواضح أنها تملك قوة كبيرة للتّأثير في المجتمع. كما بدا أيضا أنه يمكن استخدامها بأكثر الطرق سلبية، مثل الدّعاية،

---

[4] يمكن الإشارة هنا الى الكتاب الذي نشره مجموعة من المؤلفين تحت عنوان «النظريات المعيارية للصحافة. الصحافة في المجتمعات الديمقراطية»، حيث سعى المؤلفون الى تحيين ما تضمِنه المرجع الكلاسيكي «نظريات الصحافة الأربع»، وذلك بناء على التِغيرات التي عرفها المشهد الإعلامي منذ الخمسينيات من القرن العشرين. أنظر: **snaitsirhC ,.C ,resalG ,.T ,liauQcM ,.D ,gnertsnedroN ,.N & ,etihW ,.R (9002).** sserP eht fo seiroehT evitamroN .sserP nosnilanruoJ .seiteicoS citarcomeD ni msilanruoJ **:ogacihC .sserP sion i lll fo ytisrevin U**

والتّلاعب بالعقول، والتلّصص على الحياة الخاصة للأفراد، بالإضافة الى استثمارها كأداة سوقية (من السوق) فاعلة ومربحة بهدف خدمة المصالح الخاصة، إلخ. وبالتالي فقد ظهرت الحاجة إلى صحافة حرّة، ولكنّها مسؤولة وتخضع للمساءلة خلال العقود الأولى من سيرورة تمهين\احترافية الصّحافة. فقد كان هناك حرص على جعل الجهود المبذولة لإضفاء الطابع المهني على النّشاط الصّحفي تسير بالتوازي مع الحرص على إضفاء طابع أخلاقي على هذا النشاط ضمن ما أصبح يعرف «بالأخلاقيات التطبيقية» بعد أن كانت الأخلاق مبحثاً فلسفيا نظريا (درويش، 2018).

ورغم هذه السّياقات التي اتّسمت بالتّجاذب بين هذين البعدين، فقد حرص الصّحفيون عموما على تبنّي رؤية احترافية ومهنية بمجرد أن أصبحوا يتمتّعون بحد أدنى من الاستقلالية، والاعتراف والتّثمين الاجتماعيين، والتّمكين السياسي والجاذبية الاقتصادية. ولكن بما أن الصّحافة تحيل الى «واقع اجتماعي تطوّر في إطار سياق تاريخي»، إضافة الى كونها «فضاء للتّفاعلات المتعدّدة والمعقّدة بالضرورة (Ringoot & Ruellan, 2007, p. 67)، فقد تميّزت سيرورتها المهنيّة والاحترافية، في أغلب الأحيان، بالغموض. وقد خلقت التّغيّرات الأخيرة المرتبطة بالعصر الرّقمي تحدّيات جديدة لطرق ممارسة الصّحافة.

تحدّيات جديدة ومشكلة قديمة:

حدثت عملية الاحتراف أو التّمهين التي أشرنا إليها باقتضاب في الفقرات السابقة في مشهد إعلامي ضيق للغاية غلبت عليه الصّحافة المكتوبة. لكن مع مرور الوقت، تبيّن أن الفصل في مشكلة من هو الصحفي «الحقيقي» أكثر تعقيدًا (Alonso et al., 2019)، خاصة بعد دخول منافسين جدد إلى مجال الإعلام، أي الإذاعة والتّلفزيون تحديدا، والانتشار الواسع، لاحقا، لأجهزة الكمبيوتر والمنصّات الإلكترونية، والشّبكات الاجتماعية، والهواتف المحمولة، والتّقنيات الرّقمية عموما، والتي ضاعفت جميعها من إمكانات الاتصال والنّشر الذاتي. وإذا كانت المرحلة الأولى قد اتّسمت بتغييرات في الدرجة وليس في طبيعة المهنة، فإن المرحلة الثانية قد شهدت تغييرات أعمق بكثير. ففي العقد الأخير من القرن العشرين، تجاوزت الصّحافة حدود الصّناعة الإعلامية التّقليدية، وتوسّعت دائرة ممارستها عبر الكثير من المنّصات الجديدة، سواء كانت هذه المنّصات مهنية أو غير مهنية، جماعية أو فردية، دائمة أو مؤقتة، وذلك بفضل التّقنيات الرّقمية المتّجددة بسرعة هائلة (Paredeise, 1988). ففي عالم اليوم، يجب أن نتجاوز السؤال عما إذا كان هذا الشخص أو

ذاك صحفيًا، الى صيغة أكثر دقة، وهي: هل ينتمي هذا الصّحفي أو ذاك الى فئة الصّحفيين الذين يقدّمون تحليلات أو تعليقات أو ثرثرة سياسية؟ أو أنه ينتمي الى تلك الفئة التي تقوم بعملي مهني ميداني يلامس الواقع ويتفاعل معه؟ أو كليهما معا؟ فالأمر لا يتعلق بالتّسمية أو بالمسّمى الوظيفي بل بطبيعة النشاط الذي يقوم بها الصّحفيون (Daly, 2005).

إذا لم يكن من السّهل تحديد ماهية الصّحافة والصّحفيين منذ البدايات الأولى لهذا النشاط المهني، فقد غدا الأمر اليوم أكثر صعوبة؛ إذ لم يعد الأمر يتعلّق بمستوى التّغييرات، بل ربما أصبح يتعلّق بالتّغييرات في البراديغم التّقليدي للصّحافة نفسها. وإذا ما استحضرنا عبارات جاين سنغر Jane Singer ، فإننا نعيش اليوم في بيئة إعلامية حيث «يمكن لأي مستخدم للانترنت البحث في غوغل والوصول الى أي شكل من أشكال المعلومات، سواء كانت حقيقية أو مزيّفة أو مضلّلة»، وحيث «أن كل الصّحفيين المهنيين ما زالوا ينشرون المعلومات، ولكن ليس كل ناشري المعلومات صحفيين» (Singer, 2006, p. 3). وتمضي الباحثة بالقول أن «البيئة الإعلامية الحالية، التي تتيح لأي شخص نشر أي شيء بشكل فوري والوصول إلى جمهور عالمي محتمل، تتطلّب إعادة النظر في من يمكن اعتباره صحفيا وما هي التّوقعات المطلوبة منه. لم يعد الصّحفيون يتمتعون بميزة الوصول الى آليات الإنتاج أو توزيع المعلومات على نطاق واسع. كما لم يعد لديهم أفضلية الوصول إلى المعلومات أو مصادر تلك المعلومات. فلم تعد الأفكار والممارسات التي كانت تحدد ماهية الصّحفي في الماضي قائمة اليوم. فالبيئة الإعلامية المعاصرة تظهر الحاجة إلى التأكيد على المرجعيات المعيارية للصّحفيين الذين يسعون إلى تمييز أنفسهم عن مزودي المعلومات عبر الإنترنت» (Singer, 2006, p. 8).

عرفت البيئة الإعلامية المعاصرة تغييرات كبيرة داخل مهنة الصّحافة، وفي المجال الإعلامي بشكل أوسع. فقد الصّحفيون، عمليا، احتكار جمع ومعالجة ونشر الإخبار حول الأحداث والظواهر التي يعشيها العالم. ففي الوقت الحالي، يمكن لأي شخص إطلاق موقع ويب أو أي شكل من أشكال الحضور الالكتروني المتعدّدة، حيث يستطيع التّفاعل مع العالم بشكل فوري، وذلك بدون أي تكلفة تقريبا أو بتكلفة رمزية، ودون الحاجة الى مهارات تقنية عالية. هذا السّياق الجديد يسمح لجميع أنواع المضامين، بما في ذلك الأخبار، والتّعليقات والآراء وغيرها، من الوصول الى أعداد كبيرة من المستخدمين على نطاق واسع. ويذهب العديد من الأشخاص الذين يستخدمون الأجهزة

الرّقمية الحديثة الى القول بأنهم يمارسون شكلا من أشكال الصّحافة رغم من أن ذلك لا يتم بشكل منتظم ومهني، وهو ما عرف الأدبيات البحثية «بالصّحافة التّشاركية» و«صحافة المواطن» و«المضامين التي ينتجها المستخدمون» أو ما يُعرف بـ «التّعهيد الجماعي» (Crowdsourcing).[5] وهي من التّعبيرات التي عرفت رواجا كبيرا خلال السنوات الأخيرة للدلالة على الأنشطة التي يقوم بها بعض الأفراد العاديين في المجال الإعلامي، وذلك باستخدام أجهزة كمبيوتر محمولة أو عبر هواتف محمولة. وقد وجدت هذه الاتجاهات، في بعض الأحيان، رفضا وممانعة من طرف بعض الجماعات المهنيّة التي تصر على حصر مهنة الصّحافة فقط في الصّحفيين المعتمدين والمحترفين، وفي أحيان أخرى كل الاحتفاء والتّرحيب كما حدث في هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي، في بريطانيا، أو جمعية الصّحفيين المحترفين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بادرت المنظمات المهنية الى تدريب مواطنين عاديين، وأهّلتهم ليكونوا أكثر دراية ووعيا بمعايير المهنة، وبالتالي سمحت لهم بممارسة «الصّحافة « بشكل «مهني» كلما اقتضى الأمر ذلك. [6]

علاوة على ذلك، فإن التّطورات التّقنية والتّكنولوجية جعلت من السهل على أي مؤسسة التواصل مباشرة مع الجمهور دون المرور بالضرورة بالصّحفيين كوسطاء تقليديين. فقد زاد عدد المؤسسات والمنظمات التي تنشط في مجالات مختلفة (سياسية، وتجارية، ورياضية، وثقافية، الخ) والتي تستخدم مواقعها الالكترونية الخاصة وقنواتها ومنصاتها الرّقمية وموظفيها في نشر كل أنواع المعلومات والتّفاعل المباشر مع جماهيرها، بدل إرسالها إلى صحيفة أو محطة إذاعية أو قناة تلفزيونية، كما كان الأمر الى وقت قريب. كما أن أحد الأدوار الكلاسيكية التي أقام عليها الصّحفيون مجدهم، مثل الكشف عن الحقائق ونشرها قد تراجعت أهميتها، إلى الحد الذي دفع ببعض القراءات والنبوءات المتشائمة إلى القول بأن الصّحافة نفسها تقترب بسرعة من ساعة الأفول. وحتى أولئك الذين يجادلون بأن هذا النبوءات مبالغ فيه يسلمون، عموما، بأن الأدوار التّقليدية للصّحفيين تعيش تغييرات كبيرة، حيث يرى بعض الباحثين بأن الصّحفيين أصبحوا يقومون بأدوار هي أقرب الى «إدارة الحوار المرتبط بالأخبار منها الى صناعة الأخبار.» (Jarvis, 2008)، خاصة بعد أن أزاح نمط

[5] يشير مفهوم التِعهيد الجماعي الى الاستعانة «بحكمة الحشود والاسترشاد بها في اتخاذ القرارات»(الأمم المتحدة، ص. 11)، أو انجاز عمل ما غالبا ما يؤديه شخص ما (عادة ما يكون موظفا)، وتعهيده، عموما، الى مجموعة كبيرة وغير محدِدة من الأشخاص. أما في السِياق الصِحفي فيعني «اللجوء الى مستخدمين هواة للحصول على تقارير أو كتابة أو تحرير أخبار أو أخذ صور فوتوغرافية، أو كل ما سبق، بدلا من صحفيين تقليديين.» (regzteM, 7002, p. 2)

[6] أنظر: /gro.jps.www//:sptth

«الصّحافة الشبكية» النّمط الرأسي الهرمي (من أعلى الى أسفل) والذي غلب على سيرورة معالجة المعلومات في السابق. كما إن الدور التّقليدي للصّحفيين بصفتهم حراس بوابة لم يعد له معنى اليوم في بيئة إعلامية غابت أو اختفت فيها البّوابات. فدورهم أو وظيفتهم، حسب سينغر، يتمثّل في «فحص المضامين والتّأكد من صحتها» و»وضعها في سياق أوسع غيّبته موجات المد اليومية من «المعلومات» الجديدة.» (Singer, 2006, p. 12). فالصّحفيون لم يعودوا حارسي بوابة، بل صانعي معاني، ولم يعودوا كذلك واضعي اجندات، بل «لسان حال كل ما هو جدير بالثقة وثمين «بعبارة سينغر، التي تؤكد على أنه «لم يعد الصّحفي مسيطرا على الكثير مما سيشاهده أو سيقرأه أو سيسمعه الأفراد، ولا تقرير الموضوعات التي يجب أن تشغلهم أو يفكروا فيها. ففي مثل هذه البيئة الإعلامية المفتوحة والمزدحمة، فإن إدراك ما يقوم به الصّحفي يتطلب الانتقال من التّركيز على سيرورة العمل الصّحفي، أي اختيار المعلومات ونشرها، وتأطيرها، إلى التّركيز على الأخلاقيات.» (Singer, 2006, p. 12).

يمكن تتبّع ومعاينة هذه التّحولات في بيئة الممارسة الصّحفية، حيث تعتبر علاقة الصّحفيين بجمهور المستخدمين جزء محوريا من هذه التّحولات. إذ لم يعد مقبولا التّسليم بتلك الصّورة النّمطية التّقليدية للصّحفيين وهم يقومون «بتوصيل» المعلومات الى جمهور يبدو، ظاهريا، أنه سلبي، وذلك ضمن سيرورة تتّسم بالخطية وذات اتجاه واحد. وبغض النظر عن الأسباب التي أدت الى إعادة تشكيل علاقة الصّحافة بمحيطها سواء تعلق الأمر بالإمكانيات التّكنولوجية الجديدة التي جعلت التّفاعل مع الجمهور أسهل من ذي قبل، أو بالمتطلبّات الجديدة للجمهور كمواطنين، فإن الصّحافة يجب أن تدرك اليوم أنها تعمل في بيئة شبكية، وهو ما يمنحها فرصا وأدوارا جديدة لتسهيل النّقاش العام (Beckett & Mansell, 2008).

لكن هذه التّحولات تتجاوز المهنيين أنفسهم، على اعتبار أن الإمكانات الجديدة التي يوفّرها السّياق الرّقمي أدت الى تجاوز حدود الممارسة التّقليدية للصّحافة، وهو تأكيد لما أشرنا سابقا في أن هناك عددا متزايدا من الأفراد العاديين يشاركون في الكثير من الأنشطة «الصّحفية» ويعتقدون بالتالي أنهم يمارسون عملا صحفيا لا يقل شرعية عن تلك التي يملكها النّشاط الصّحفي التّقليدي. ويمكن ربط

هذا الادعاء، جزئيا، بالنّقاش القديم الجديد حول ماهية الصّحافة: هل هي مهنة؟ أم حرفة؟ أم مجرد نشاط مدني؟، ومن هو الصّحفي، أو من يمكن أن يكون صحفيا. وقد كانت بعض المقاربات النّظرية المتعارضة حول هذه النّقاط حاضرة بقوة خلال سيرورة تمهين الصّحافة، لكن السّياقات الرّقمية دفعت بها من جديد الى الواجهة، خاصة من أن يثيرونها يملكون حججا قوية لا يمكن ردها من خلال الاحتماء بالشّرعية التاريخية للممارسة الصّحفية.

بين حرية التّعبير والحق في المعلومات:

تثير مسألة حاجة الصّحفيين المحترفين الى شكل من أشكال التّرخيص، أو شهادة جامعية، أو أوراق اعتماد للعمل كصحفيين، كما يحدث في بعض البلدان، الكثير من الجدل. ويعارض كثيرون فكرة التّرخيص أو التّسجيل المهني للصّحفيين وحجّتهم الرئيسة في ذلك أن هذا الأمر يتعارض مع حرية التّعبير. ويضيفون بأن حرية التّعبير تعتبر حقا أساسيا وعالميا لا يمكن حرمان الأفراد منه أو عدم احترامه تحت أي ظرف من الظروف. وبما أن الصحافة تعتبر واجهة لهذا الحق والتعبير الأكثر انتشارا عنه، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تخضع لأي ترخيص أو شروط أو ترخيص مسبق. ويتكئ هذا الرأي، في دعم ما يذهب إليه، على التّعديل الأول للدستور الأمريكي، والذي يحظر على الكونغرس إصدار أي قانون يمكن أن يؤثر على حرية التعبير وحرية الصّحافة. وبناء على الحجج التي يتبنّاها هذا المنظور، فإنه يمكن لأي شخص أن يكون صِحفيا، وبالتالي فإن الجميع يمكن أن يمارسوا الصّحافة كلما أرادوا ذلك، لأن الأمر يتعلّق بحرية التّعبير وليس بأي شيء آخر. فالصّحفي يعتبر مواطنا مساويا لأي مواطن آخر، وملتزما بقوانين البلد، مثله في ذلك مثل أي مواطن آخر يمارس نشاطا آخر.[7] أما إذا كان الأمر على خلاف ذلك، أي إذا اقتصر الأمر في ممارسة العمل الصّحفي على عدد محدود من الأفراد، فإن هذا يعني أن الحق العالمي في حرية التعبير سيتم احتكاره من قِبل أقلية من الأفراد.

وقد حصلت جدالات واسعة حول هذا المنظور «التّحرري» لفترة طويلة وما زال الأمر كذلك الى اليوم. يؤكد جيرو (Giroux, 1991, p. 129-30) على أن الصّحفيين «يميلون عموما إلى إخضاع

[7] رغم ذلك، نجد أنه حتى في البلدان التي لا تفرض على الصِحفيين الحصول على ترخيص، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يتم تبني آليات عملية لتمييز الصِحفيين المحترفين، عن أولئك الذي يعملون في سياقات أقل رسمية. ويرى بعض الباحثين أن حصول الصِحفيين على الاعتماد من طرف الحكومات من أجل تغطية حدث ما يعتبر شكلا من أشكال التِرخيص، وبالتالي تحديد من يحصل على أوراق الاعتماد، ومن الذي لا يحق له ذلك. وبالتالي يطرح سؤال من هو الصِحفي؟ إنه ذلك الذي ترى الحكومة أنه كذلك. وهناك ما يؤيد هذا الوضع في الواقع. فالمدوّنون، مثلا، يواجهون صعوبة في الحصول على أوراق اعتماد لتغطية المؤتمرات الصِحفية مثلا كصحفيين، رغم أن الكثير منهم اكتسبوا مصداقية عند متابعيهم، ويمارسون في كثير من الحالات، بلا شك، العمل الصِحفي المهني (resalG, 8002).

وظيفتهم الاجتماعية لمتطلبّات حرية التّعبير»، ويدرج هذا الاتجاه فيما يسميه «الأسطورة المؤسِّسة» للصّحافة. لكن التّسليم بأن هذه الأسطورة تقوم على أساس منطقي، يجعل فكرة أن الصّحافة مهنة تصور لا معنى له، ذلك أن المهن عادة ما ترتبط بمجموعة من السّمات، مثل المعرفة والدراية، والتّأهيل الأكاديمي، ومدونة أخلاقيات مهنية، الخ. وهو ما يمنح المنتمين إليها تمايزا مهنيا، بشكل أو بآخر، عن الأشخاص العاديين. مثلا، ما معنى الحديث عن أخلاقيات الصحافة، إذا كانت هذه الأخيرة تتمثّل في طريقة ممارسة أي مواطن لحريته في حرية التعبير من خلال حرية الصّحافة، وليست مهنة محددة، بمعايير وحقوق وواجبات؟

في تمحصيه «للأسطورة المؤسِّسة» للصحافة، والقائمة بشكل أساسي على الحق الكوني لحرية التعبير، يشير جيرو (Giroux 1990, p. 131) الى أن «البراديغم الذي تتأسّس عليه الممارسة الصّحفية هو حق الجمهور في الإعلام»، باعتباره حقا أساسيا وكونيا أيضا. من هذا المنظور فإن المسؤولية الاجتماعية للصّحافة، والإعلام عموما، يجب أن تؤخذ في الاعتبار أيضا، حيث يجب على الحريصين على مبدأ الحق الكوني في المعلومات أن يفعلوا ذلك بطريقة ملائمة، وذلك من أجل المصلحة العامة.

وهذا يعني أنه يجب عليهم أن يكونوا مستعدين لأداء المهمّة، وأن يتمتّعوا ببعض الحماية من أجل العمل دون قيود، وأن يكون لديهم بعض الحقوق والواجبات المحدّدة بسبب هذا الوضع. في المقابل، يجب أن يقبلوا، من ناحية أخرى، الالتزام ببعض المعايير المهنيّة والقيّم والقواعد الأخلاقية المحّددة، وأن يخضعوا، من ناحية أخرى، للمساءلة على أساس هذه المعايير والقيّم. وهو ما يمثل الأساس المنطقي الذي تقوم عليه فكرة منح الصّحفيين قانونا خاصا، أي قانونا مهنيّا، يتضمّن حقهم في حرية التّعبير كحجر زاوية في نشاطهم ولكن يلزمهم أيضا بحق الجمهور في الحصول على المعلومات، على اعتبار أن هذه الأخيرة، تمثّل خدمة عامة أساسية يستفيد منها الأفراد في اتخاذ قراراتهم والمشاركة الفعّالة في الحياة العامة.

وقد تجلّى هذا الوضع «الخاص» في تبنّي العديد من الدول للتّرخيص الإلزامي أو حصول الصّحفيين على الاعتماد أو البطاقة المهنية. وكل هي الآليات تعني

أن هناك قيودا تخضع لها الممارسة المهنية للصّحافة. بالتّوازي مع ذلك، فإن الصّحفيين يحصلون على بعض الحقوق أو الامتيازات الخاصة، منها حق الوصول الى المعلومات، والحق في السّرية المهنيّة فيما يتعلق بحماية مصادرهم السّرية، والحق في «شرط الضّمير المهني أو شرط استنكاف الضمير conscience clause» بهدف حماية حرّيتهم الفردية والتي تمنحهم وضعا خاصا. في مقابل ذلك، يتم إلزام الصّحفيين ببعض الواجبات الخاصة، القانونية والأخلاقية على حد سواء، كمقابل للوضع «المتميز» الذي يتمتّعون به، وكضمان بأنهم سوف يؤدون عملهم بمسؤولية ومهنية وذلك خدمة للمصلحة العامة (Balle, 1987).

عموما، فإن ما أشرنا إليه في الفقرات السابقة يمثل، بشكل عام، السّياقات والارضية التي احتضنت ميلاد فكرة الصّحفيين كمجموعة مهنية يتقاسم أفرادها مجموعة من المعايير والقواعد والقيّم المشتركة، فضلا عن تقاسهما لنظام أساسي محدد ومرجعيات قانونية وأخلاقية مخصوصة، والعمل في الصحافة بشكل متفرغ أو دوام كامل، وحصري، ومدفوع الأجر، وكل ذلك في سياق الصنّاعات الإعلامية القائمة.

ولكننا شهدنا في السنوات الأخيرة، كما بيّنا ذلك سابقا، تجاوز هذه الحدود التي توضّح معالم المهنة، حيث تزايد عدد الأفراد الذين يمارسون شكلا من أشكال «الصّحافة» بهذا القدر أو ذاك، ليس باعتبارها عملا مهنيّا ولكن بحسبانها نشاطا مدنيّا يقوم به أحد الهواة بشكل مستقل ومنتظم (وإن كان الأمر ليس كذلك دائما)، وخاصة من خلال اللجوء الى آليات النشر الذاتي التي أصبحت ممكنة بفضل الإنترنت والتّقنيات الرّقمية. وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول التّعريف الأولي للصّحافة، خاصة مع تعالي الكثير من الأصوات التي تحاجج بأن الصّحافة في أيامنا هذه لم تعد كما كانت في الماضي، عندما تشكّلت معالمها وفقا للمرجعيات والمصالح الذاتية للصّحفيين المحترفين. ويجادل بعض منتقدي «النمذجة الفردية» للصّحافة بأن «الصحافة هي ما يقوله الفاعلون في زمن ما، وما نعنيه بالفاعلين لا يقتصر فقط على أولئك الذين نصفهم بالمحترفين، ولكنه يشمل أيضا أولئك الذين تساهم خطابتهم في تشكيل التّصورات.» (Ringoot & Ruellan, 2007, p. 73-74) ويؤكد هؤلاء على أن هناك العديد من الفاعلين، إلى جانب الصّحفيين المحترفين، الذين يساهمون اليوم في إنتاج ونشر المعلومات ربما بشكل أكثر شمولية، حيث أن «الافتقار

التّأسيسي الى هوية واضحة المعالم تميّز الصّحفيين، والتّشتت الذي يطبع الإنتاج الصحفي، يمكّننا من تبني هوية مركبّة تخضع لإعادة البناء باستمرار. فالتّوترات بين النظام الخطابي والاضطراب ليست صدفة ولا تحدث فقط من وقت لآخر. بل تظهر لنا كجزء من هوية الصّحافة»(Ringoot & Ruellan, 2007, p. 74).

في نفس السّياق النّقدي، تؤكد إحدى المقاربات الأخرى على ضرورة توسيع التّعريف التّقليدي للصّحافة، وترفض اختزالها، بشكل حصري، في «جوهر» ونموذج مهني واحترافي مزعوم. وتدعو، بدلاً من ذلك، الى ضرورة الالتفات إلى الممارسات الخطابية المختلفة التي تعرف حضورا متزايدا في المجتمعات المعاصرة، والتي تساهم أيضا في إنتاج المعلومات ونشرها. فاستيعاب «هذه الممارسات المختلفة في الفضاء الشّرعي ينطوي على خطر مقارنتها بنموذج فريد؛ وهو ذلك الذي أقامته الصّحافة المهنيّة. فالصّحافة ممارسة اجتماعية لإنتاج الخطابات قبل أن تصبح مهنة. أما دراستها فتستدعي تعريفها، في الحد الأدنى، على أنها ممارسة اجتماعية خطابية تجمع ثلاثة أبعاد بشكل تفاعلي: المصادر والممارسين والجمهور... ويتيح لنا هذا التّصور أو المفهمة اعتبار بعض الممارسات كتشكيلات خطابية رغم أن المنظور المعياري الحصري يستبعدها باعتبارها غير صحفية» (Ringoot & Utard, 2005, p. 18-19). هل تقلّل هذه القراءات أو المقاربات من شأن الصّحافة في شكلها المهني والمؤسسي؟ إنها لا تفعل ذلك، ولكنها تشير إلى أن الممارسات الأخرى تستحق بعض الاهتمام في عملية «التّجدد» الدائمة لهذا النشاط (الصّحافة).

الصّحفيون بين المهنيّة والمواطنة:

قد يسأل كثيرون من هو الصّحفي إذن. إنه سؤال ينتمي الى فئة السّهل الممتنع، يجيب البعض. يبدو أن هناك فهما مختلفا للتّحديات الجديدة التي تواجهها الصّحافة حتى بين أولئك الذين يزعمون أنهم يؤدون فعلا شكلا من أشكال النّشاط الصّحفي، ولو على أساس غير احترافي أو مهني. فقد تزايد، خلال فترة معينة عدد المدوّنين، مثلا، الذين يمارسون شكلا بعض أشكال الصّحافة بشكل متفرغ وكنشاط حصري أحيانا بشكل فردي، وأحيانا أخرى بشكل جماعي، رغم عدم ارتباطهم بأي مؤسسة إعلامية تقليدية. وبالتالي، لم يكونوا يملكون اعترافا مؤسّسيا وقانونيا بنشاطهم كصحفيين محترفين من الناحية القانونية، لكن ذلك لم يكن يعني أنهم لا يملكون شرعية واعترافا اجتماعيا.

إذ نجد، من ناحية، أولئك الذين يعتقدون أن الصّحافة نشاط يمكن أن يمارس بأشكال مختلفة ومن خلال مستويات متباينة، سواء كانت مهنية أو غير مهنية، ولكن مع اختلاف في الحقوق والواجبات. في هذه الحالة، فإن أولئك الذين يمارسون هذا النشاط بشكل غير متفرغ، يرون أنهم يملكون الحق والشّرعية للقيام بذلك «كهُواة»، لكنهم يعترفون بأن القيام بذلك بشكل متفرغ واحترافي يتطلب معرفة وتعليما وتأهيلا متخصصا ومهارات ودراية والتزاما بالمسؤولية الاجتماعية. من ناحية أخرى، فإن أولئك الذين يستحضرون «الأسطورة المؤسِّسة» لحرية التّعبير كمبرر وحيد وعالمي لإضفاء الشّرعية على النّشاط الصّحفي، يرفضون بوضوح النظر الى الصّحافة كمهنة أو حتى حرفة، وبالتالي لا يرون ضرورة وجود معايير لممارستها والانضمام الى فئة ممارسيها، أو أي شكل من أشكال الترخيص أو الاعتماد. وفي هذه الحالة، تعتبر الصّحافة نشاطا مدنيّا، مفتوحا للجميع في أي مجتمع ديمقراطي، ولا يرتبط باي حقوق أو واجبات خاصة، بل يحتكم فقط للقوانين العامة السائدة في المجتمع. وإذا كانت هناك أي قواعد محدّدة لحماية العمل الصّحفي والدفاع عنه، مثل الوصول إلى المعلومات أو الحق في حماية مصادر المعلومات السّرية، فإنها يجب أن تطبق على كل شخص يقوم بنشاط صحفي، سواء كان يعمل في وسائل الإعلام التّقليدية (صحيفة أو راديو أو تلفزيون) أو في موقع إعلامي الكتروني، أو في مدونة إلكترونية وغيرها. فالأمر، حسب هذه الرؤية، يتعلّق بالمواطنة وليس بالنّشاط المهني.

نميل، في هذه الورقية البحثية، الى الاعتقاد بأن المقاربة الأولى أكثر تماهيا مع الواقع. وحرصا على التّعامل مع المشهد الإعلامي المعقد للمجتمعات المعاصرة بطريقة أكثر إيجابية، نرى بأنه من المفيد التّمييز بين المستويات المختلفة للممارسة الصّحفية والتي يغلب عليها التكامل بدل التنافر، وعدم الاكتفاء برفض أي شكل من أشكال التّناغم التي لا تتوافق مع النّموذج التّقليدي. بعد ذلك، يمكننا، في خطوة لاحقة، محاولة تحديد خصائصها ومواقفها النّسبية فيما يتعلق بالصّحفيين المهنيين.

يمكن النظر في أربعة مستويات، على الأقل، لهذا المشهد الإعلامي المعقّد حيث يبرز نوع من «الصّحافة ذات الطبقات» (Ward, 2009a) بشكل متزايد:

ممارسة الصّحافة كمهنة بشكل متفرغ وحصري، ومدفوع الأجر، وفي غرف الأخبار في المؤسّسات الإعلامية؛

ممارسة العمل الصّحفي بشكل متفرغ في وسائل الإعلام الرقمية، مثل المواقع الإخبارية والمدونات الإلكترونية؛

ممارسة الصّحافة كنشاط غير متفرغ للهواة في مواقع الأخبار الشّخصية أو الجماعية والمدوّنات الإلكترونية، وكذلك في المؤسّسات الإعلامية؛

القيام بالعمل الصحافي «كممارسة مواطنية»، وذلك على أساس غير رسمي وعرضي، مما يمكن أن يساهم في توسيع مصادر المعلومات المستخدمة من قبل وسائل الإعلام التّقليدية والجديدة («التّعهيد الجماعي»).

يمكن ملاحظة أن المستويين الأول والثاني متقاربين بشكل كبير، وربما متداخلين كما يشير الى ذلك أحد الباحثين (Glaser, 2008)، حيث أن الصّحفيين العاملين بالمؤسسات الإعلامية التّقليدية بدأوا التّدوين بأعداد كبيرة، في حين قامت المدونات الكبرى باستئجار صحفيين متمرسين وركزت على ممارسة الصّحافة التّقليدية. هناك الآف الصّحفيين الذين يمارسون التّدوين، في المقابل هناك الكثير من المدوّنين الذين ينتمون الى فئة الصّحفيين المتمرسين.

بعد فترة من ظهور التّدوين، ولاحقا الإعلام الاجتماعي، بدأت المؤسّسات الإعلامية والصّحفيون أنفسهم ينظرون إلى مواقع الأخبار غير الرّسمية والمدوّنات نظرة شك وتوجّس. لاحقا قامت وسائل الإعلام التّقليدية بتكثيف حضورها من خلال إنشاء مدوّنات ومواقع على شبكات التواصل الاجتماعي للمهنيين والخبراء والقراء، لكن الكثير منها انتهى إلى التخلي عنها تدريجيا (لعياضي، 2019). كما قامت المدوّنات مثلا التي تلتزم بمعايير الصّحافة المهنيّة بتطوير مشاريع احترافية حقًا، وتحوّل الفضاء التّدويني إلى مصدر مهم للمعلومات في كثير من الحالات. وهنا من المهم أن نشير الى المدونات مثلا لم تكن كلها معنية بالصّحافة، حيث يؤكد بعضها صراحة على هذا الأمر، كما أن جميع المدوّنات والمواقع الإخبارية لا تلتزم بالمعايير الفنّية أو الأخلاقية التي من شأنها أن تساهم في كسب ثقة متابعيها، مثلها في ذلك مثل بعض وسائل الإعلام التّقليدية، ولكن عددا منها سعى الى ممارسة العمل الصّحفي بطريقة جدية ودقيقة وموثوقة.

تتمثّل النقطة المهمة هنا في مناقشة ما إذا كانت المدوّنات مثلا يمكن أن تكون ذات طابع «صحفي» على اعتبار أنها تقترب بهذا القدر أو ذاك من معايير وأخلاقيات المؤسّسات

الإعلامية التّقليدية، أو ما إذا كانت لا تراعي بعض تلك المعايير الأخلاقيات، أو أنها تؤسس لممارسات وقيم وأخلاقيات جديدة في العمل المهني، وبالتالي تساهم في تجديد وتوسيع التّعريف التّقليدي للصّحافة (سميث، 2017).. يمكن النظر الى هذا الاتجاه بطريقتين. فمن ناحية، هناك مدوّنون يلتزمون، بشكل كبير، بالقيّم والمعايير والقواعد التي ارتبطت، تاريخيا، بالصّحافة المهنية. على سبيل المثال، أنشأ دان غيلمور Dan Gillmor «قِسم الصّحفي المواطن» للمساهمين في مدونته «Bayosphere»[8]، يحث فيه المساهمين على «الموافقة على أن تكون (مساهماتهم) دقيقة وكاملة ونزيهة وشفافة»، وأن «ينقلوا وينتجوا أخبارا تشرح الحقائق بشكل عادل وشامل ودقيق وصريح» قدر استطاعتهم (Gillmor, 2005).[9] من ناحية أخرى ، من الواضح أن التّدوين وضع لنفسه، في كثير من الحالات، طريقة مختلفة نوعا ما عن وسائل الإعلام التّقليدية في التّعامل مع الأخبار والمعلومات، كما أن لديه رؤية مختلفة في التّعامل مع «الجمهور» قائمة على تحفيز التّفاعل المستمر بين منتجي الأخبار ومستهلكيها، إلى درجة لم يعد التّمايز بين المنتجين والمستهلكين يعني الشيء الكثير، حيث نتج عن الجمع بين المصطلحين في اللغة الإنجليزية مصطلح ثالث هو produser (أي منتج ومستهلك). وهذا التّوجه، الذي يعتبر أكثر من مجرد ممارسة، لأنه يشير الى طريقة جديدة تماما لفهم العملية الإعلامية ودور وسائل الإعلام في المجتمع، يمثّل تحديا كبيرا لممارسات وأخلاقيات المؤسّسات الإعلامية التّقليدية، حيث يدفعها دفعا الى تحمل مسؤولياتها بشكل مختلف وجديد إلى حد ما.

إلى جانب هذه الأشكال الصّحفية المهنيّة والهجينة إلى حد ما، فإن هناك أشكالا أخرى لجمع ونشر الأخبار والمعلومات في الفضاء العام تتّسم بطابعها غير النّمطي إلى حد ما، حيث لا تتم ممارستها كمهنة، تطالب بالحق في اعتبارها «أنشطة صحيفة». فتعميم استخدام الهواتف المحمولة، مثلا، جعل من السّهل جدا على أي شخص وجد نفسه مصادفة في مكان وقوع حدث ما نشره أو بثه نصا أو صوتا أو صورة أو بصيغة متعددة الوسائط، وذلك من خلال صفحته

[8] http://bayosphere.com/

[9] قدِم فراند وسينغر regniS & dneirF (7002, p. 721-331) مجموعة من الأمثلة التي تنتمي الى نفس الفئة: «مدونة أخلاقيات المدونين» التي كتبها جوناثان دوب ebuD nahtanoJ ، والمبادئ التوجيهية الأخلاقية التي اقترحتها ريبيكا بلود في «دليل المدوّنة: مشورة عملية حول كيفية إنشاء مدونتك والحفاظ عليها»، مدوّنة أخلاقيات التِدوين المتقدِمة التي وضعها مارتن كون nhuK nitraM، والمبادئ التِوجيهية التي اقترحها الصِحفي والمدوّن الشهير عبر الإنترنت لسيكا J. .D .acisaL، ومجموعة القواعد التي وضعتها enilnO msilanruoJ weiveR، إلخ.

الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي أو مدوّنته الشخصية أو من خلال مواقع إخبارية أو حتى من خلال وسائل الإعلام التّقليدية التي تشجع على هذا النوع من المشاركات. وقد أظهرت الكثير من الحوادث المأساوية التي يعرفها العالم المعاصر، كالتّفجيرات والأحداث الإرهابية، والثّورات والانتفاضات والتسونامي أدلة كثيرة على كيفية الحصول على مزيد من المعلومات ووجهات النظر الأكثر تنوعا إذا اضفنا كل هذه المشاركات الى العمل تقوم به وسائل الإعلام التّقليدية، مع ضرورة الوعي بأن هناك بعض المخاطر المرتبطة بهذا الوضع كالتّضليل وتزييف الحقائق. هذه الفرص الجديدة تستحق المخاطرة ذلك أنها تتوافق مع الإرادة الإيجابية الجديدة لمشاركة المواطنين في الفضاء العام؛ فهي مفتوحة لأي شخص بطريقة لم تكن متاحة في الماضي كما يذهب الى ذلك أحد الباحثين: «أعتقد أنه من الخطأ تعريف الصّحافة على أساس من يمارسها. قد يقوم بعض الأشخاص بعمل صحفي مرة واحدة فقط في حياتهم. خذ مثلا شخصا شَهِد تسونامي والتقط صورة لما يجري. لقد تغيّر دور الصحفي. لدينا الآن المزيد من الأشخاص الذين يمارسون الصّحافة، وهو ما يمكن أن يكون مربكا، ولكن هناك دورا للصّحفيين المحترفين، كتحرير وإدارة المعلومات، وربما تثقيف الناس لمساعدتهم على القيام بعمل صحفي بشكل أفضل. إن فكرة أن الصّحافة شأن خاص يتعلّق بالمؤسّسات الإعلامية للصّحافة في طريقها الى الأفول، وليس الأمر كذلك بالنسبة للصحافة، حيث أنها ستظل باقية» (Jarvis, 2008, p. 4).

إن القول بأن أي شخص يستطيع، وربما ينبغي عليه، ممارسة الصّحافة، بالمعنى الذي شرحناه في الفقرة السابقة، لا يعني بالضّرورة أن هذا الشخص يعتبر صحفيّا، بمعنى أنه يمارس مهنة الصّحافة. فعندما ينتمي شخص ما الى مهنة الصّحافة بالمعنى المهني، فهذا الأمر يعني الذهاب أبعد من مجرد القدرة على التّعامل مهنيّا مع وضع ما. فالصّحفيون لا يتعاملون مع الأحداث من منطلق رد الفعل، بل يفترض أن يكونوا مبادرين وسبّاقين في البحث والتّقصي الدائم عن لمعلومات الشاملة والهادفة اجتماعيا، حتى عندما تكون «متوارية» وراء الأحداث أو عندما يتطلّب الأمر توسيع دائرة بحثهم زمنيا ومكانيا. لكن القدرة على القيام بذلك، يعني توفر الوسائل والكفايات المناسبة للقيام بذلك، كاكتساب المعرفة الكافية والمهارات العملية وتطويرها بشكل دائم، وتحمّل المسؤولية الاجتماعية خدمة للمصلحة العامة، وقبول الخضوع للمساءلة والالتزام الواضح بالقيّم والمعايير الأخلاقية المرتبطة بهذه الوظيفة الهامة والحسّاسة في المجتمعات المعاصرة.

هل يجب أن يكون هناك أي فرق بين هذه المستويات المختلفة من ممارسة الصّحافة، مثلا من حيث الاعتماد أو التّرخيص أو أي شكل آخر من أشكال الاعتراف المجتمعي بالواجبات المحددة التي ترتبط بها؟ ربما كان الأمر كذلك. ولكن هذا لا يعني أن هناك شرطا ما أكثر أهمية أو أقل أهمية من الآخر، أو أكثر أو أقل شرعية من الآخر، بل كل ما في الأمر أن المقتضيات والتّوقعات المرتبطة بهذا الشرط أو ذاك مختلفة في الطّبيعة والدّرجة. مع العلم بأن هذه الأشكال المختلفة في التّعامل مع الأخبار والمعلومات تتّسم بطابعها التّكاملي وليس التنافري والاستبعادي، حيث يمكن استثمارها بشكل تعاوني وتكاملي في تزويد المجتمع بمعلومات أفضل. فإشراك الأفراد العاديين بشكل فاعل في انتاج المضامين الإخبارية بكل أشكالها مسألة مهمة يجب على جميع المؤسسات الإعلامية تبنّيها باعتبارها واجبا مهنيا ومجتمعيا، وليس مجرد «تنازل» يعبّر عن حسن النية أو وسيلة للتّقليل من التكلفة، حيث أن مشاركات الأفراد العاديين في «تغطية» موضوع ما عادة ما تكون أقل تكلفة بكثير من إسناد هذا الأمر إلى مراسل محترف مثلا.[10]

إذا لم يكن النّشاط الصّحفي الذي يمارسه الأفراد العاديون يحتاج إلى أي نوع من أنواع التراخيص أو الاعتماد أو الشروط المسبقة، فإن الأمر ليس كذلك عندما يتعلّق بممارسة الصّحافة كنشاط مهني. ورغم أنه قد يبدو مقبولا وشائعا أن يدّعي الصّحفي المحترف أنه لا يختلف عن الشخص العادي أو المواطن في أداء عمله مؤسّسا حجته على حقه الطبيعي في حرية التّعبير، إلا أننا نعرف أن هذا الأمر صحيح جزئيا فقط. ففي المجتمعات المعاصرة، تقع على عاتق الصّحفيين واجبات ومسؤوليات خاصة من أجل الوفاء، بشكل مناسب، بحق الجمهور في الحصول على المعلومات. كما أن لديهم أيضا حقوقا خاصة مقنّنة بهذا القدر أو ذاك، لكن لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحول بمثابة امتيازات نخبوية. لقد تم منحهم هذه الحقوق لأنها تعتبر شروطا ضرورية لأداء مهامهم على أفضل وجه. وعندما يصر بعض الصّحفيين المحترفين على أنهم لا يختلفون عن أي مواطن آخر، فإنهم يتذرّعون، في كثير من الأحيان، بهذا الأمر لرفض أي مسؤولية مهنيّة، وبالتالي يتهرّبون من أي التزام يخضعهم للمساءلة عما فعلوه أو لم يفعلوه. وهو ما يفسّر تجاهل الكثير من المهنيّين لأي شكل من أشكال النّقد الذي يوجه الى بعض الممارسات الصّحفية، والذين

[10] يعتبر توسيع دائرة الفرص المتاحة للأفراد العاديين للقيام بشكل من أشكال العمل الصحفي ميزة يجب تثمينها والتأكيد عليها. فهي آلية من الآليات التي تساعد على توسيع وتعميق الحس النِقدي عند الافراد وبناء علاقة صحيّة بالمضامين الإعلامية. فتجربة إنتاج المضامين الإخبارية والوعي بجميع المزايا والقيود المرتبطة بها تساعد، بلا شك، الكثير من الأفراد على فهم واستيعاب أفضل للمنطق الذي يقوم عليه عمل المؤسسات الإعلامية، وبالتالي يساهم في خلق وتطوير تفكير نقدي وتمحيصي لما يستهلكه الأفراد من معلومات ومضامين إعلامية.

يعتبرون أن أي نقد يمثل تهديدا لحرية التّعبير، وكأن حرية التّعبير تحيل الى حق مطلق وغير مسؤول وغير خاضع للمساءلة، يحتفظ به الصّحفيون لأنفسهم ويمارسونه بشكل حصري.

وسائل إعلام «جديدة» - أخلاقيات جديدة؟

يثير المشهد الإعلامي المتغّير والمتجدّد دوما الكثير من الجدل والتّحديات خاصة عندما يتعلّق الأمر تحديدا بأخلاقيات الصّحافة. يمكن، منهجيا، تصنيفها في مجموعتين منفصلتين وإن كانت متداخلتين، وذلك اعتمادا على ما إذا كنا تركيزنا سينصب على المؤسّسات الإعلامية أو الفاعلين الجدد. ترتبط الفئة الأولى بالأسئلة الأخلاقية الجديدة التي جلبها معه الفضاء الرقمي أو ما يسمى «الوسائط الجديدة» الى عالم الممارسة الصّحفية، أما الفئة الثانية فتحيل الى القضايا الأخلاقية الجديدة المرتبطة بوجود الكثير من الفاعلين الجدد، الى جانب الصّحفيين المحترفين، والذين دخلوا عالم نشر الأخبار والمعلومات، مدّعين أنهم يمارسون شكلا من أشكال الصحافة.

يمكن أن نشارك كل من فراند و سنغر تساؤلهما «هل الويب مجرد أداة جديدة للتواصل، أم أنه طريقة جديدة للتواصل؟» (Friend & Singer, 2007: 58). يبدو ظاهريا أنه أداة جديدة تجعل التواصل أسهل وأسرع للجميع، سواء تعلق الأمر بالمستخدم أو المنتج أو الذي يجمع بين الإنتاج والاستهلاك (‘produser’). لكن إذا تفحّصنا الأمر بدقة، سنجد أنه أكبر من ذلك، وذلك بالنظر إلى خصائصه ودوره المحتمل في التّغيير الاجتماعي. وإذا ما سلّمنا بأن الصّحافة في البيئة الإعلامية الجديدة قد تم تطويرها باستثمار أداة جديدة وسياق اتّسم بغلبة «التّكنولوجيات التّحويلية»، فهذا يعني، كما يذهب الى ذلك فراند و سنغر أن «المعايير الصّحفية القديمة لا تزال مهمّة للغاية»، ولكن يجب أيضا الاعتراف بظهور «العديد من الأخلاقيات الجديدة والتعامل معها» (Friend & Singer, 2007, p. 58).

يذهب هينونن Heinonen في دراساته حول الصّحفيين الفنلنديين مثلا الى أن بعض المعايير الأخلاقية مثل الصّدق والدّقة والإنصاف والمصداقية تُعتبر عادة ثابتة أو «دائمة»، سواء في المؤسّسات الإعلامية التّقليدية أو الرّقمية، بينما تعتبر بعض القيم الأخلاقية الأخرى أيضا ثابتة لكنها أكثر «حضورا وبروزا في البيئة الرّقمية» (Heinonen, 2005, p. 137). ويمكن أن ينطبق هذا الأمر على حالة الانتحال وضبابية الحدود بين المضامين الصّحفية وغير الصحفية، حيث أن كلاهما غدا أكثر سهولة

وتواترا، «وطبيعيا» بسبب السّياقات الرّقمية الجديدة. إلى جانب ذلك، يمكن تحديد بعض القضايا الأخلاقية الناشئة في الصّحافة الرّقمية على وجه التّحديد، حيث تتّسم بامتداد نطاقها الزمني؛ وهو ما يجعلها أبدية الحضور من الناحية النظرية، وبالتالي، يمكن لمحركات البحث الاستمرار في اظهار المعلومات القديمة من الأرشيف، بدون تحديثات أو تصحيحات مهمة غالبا. هذا الوضع قد يخلق شكلا من أشكال «صدام الثقافات» بين الصّحافة المؤسسّية والهرمية و»صحافة المواطن» الحريصة على المشاركة بحرية في تدفق المعلومات، ولكن من خلال اتباع قواعد مختلفة عن تلك المعمول بها في الصّحافة المؤسّسية (حيدر، 2018)، دون أن ننسى الأسئلة المتعلّقة بعلاقة الصّحفيين بجمهورهم في سياقات تتميّز بغلبة التّفاعل والشراكة اللذين تدعمهما التّكنولوجيا الرّقمية والمتطلبّات الاجتماعية الجديدة (بن مسعود، 2019). ويبدو أن الإعلام الرّقمي يعتبر «حافزا للاعتبارات الأخلاقية»، كما يذهب الى ذلك هينونن، حيث يرى أن نتائج دراساته الميدانية تشير الى أنه «رغم أن وسائل الإعلام الجديدة لا يبدو أنها تشكّل ثورة في أخلاقيات الصّحافة، إلا أن البيانات تظهر أن السّلوك الصّحفي المناسب في فضاء الإنترنت قد يتغيّر ليكون متوافقا مع متطلبات وإمكانيات الوسط الجديد. وبما أن الصّحافة المؤسّسية تتأثّر، في كل مكان، وبشكل متزايد بالثّقافة العالمية لمستخدمي الإنترنت، فإن أخلاقيات الصّحافة فقد تواجه قضايا لا توفر قواعد السّلوك السائدة حاليا أي ارشادات أو القليل من الارشادات للتّعامل معها» (Heinonen, 2005, p. 141).

تثير الأدوات الجديدة المتاحة للصّحافة عبر الإنترنت مشاكل ذات تبعات أخلاقية، حيث تعتبر الآنية مثلا من أكثر المشاكل التي عرفت نقاشات كثيرة ومتنوّعة. فالأخبار تصل الى المستخدم خلال ثوان من وقوع الأحداث، أو بعد حصول الصّحفي على بعض المعلومات، وهذا هذا هو واقع الحال على المنصات الرّقمية. إضافة الى أن شراسة المنافسة بين المؤسّسات الإعلامية تدفع الكثير منها الى تفضيل مبدأ الفورية على حساب مبادئ أخرى. وهو ما يجعل قاعدة «اجعلها (الأخبار) سريعة وقصيرة» هي السائدة في هذا المشهد الإعلامي بشكل متزايد. وبالتالي فإن مبدأ عدم نشر المعلومات قبل التّحقق[11] من دقّتها والقائم على ضرورة تأكيد المعلومات من

[11] يذهب بعض الباحثين الى أن التِحقق يمثل «جوهر الصِحافة»، حيث يعتقدون بإن «آلية التِحقق هو ما يميز الصِحافة عن التِرفيه أو الدِعاية أو الخيال أو الفن»، لكنهم يؤكدون على

قبل مصدرين مختلفين على الأقل (التّدقيق المزدوج) والتّشاور مع مختلف الأطراف المعنية، قد عرف تراجعا كبيرا في الكثير من المؤسّسات الإعلامية. فإمكانية تحيين وتصحيح المعلومات على امتداد التدّفق اليومي الدائم، والذي يمثّل تغييرا كبيرا مقارنة بـمبدأ الدّورية السائد في الصحافة التقليدية، يغري الجميع «بالنشر الآن والتأكد لاحقا.» وهو نفس المبدأ الذي يتبنّاه المدافعون عن ما يسمى «الصحافة الإضافية» حيث يرون أن الوصول إلى القصّة «الحقيقية» يتم من خلال اتّباع سلسلة من الخطوات التّقريبية التي تكون خاتمتها الكشف عن «الحقيقة كاملة.» قد تؤدي هذه الممارسات المتزايدة إلى ضرب مصداقية الصّحافة التي تعاني أصلا من هذه المشكلة، وإثارة الكثير من الشكوك الأخلاقية، حيث يتساوى نشر الإشاعات أو المعلومات الجزئية مع القصص الإخبارية المؤكدة. في المقابل، يرى البعض الاخر أن هذا الأمر يعتبر مجرد طريقة جديدة للتّعامل مع الأدوات التّكنولوجية الجديدة، وتحديدا الإنترنت، حيث يكون اكتشاف «الحقيقة العارية» بمثابة عمل جماعي تعاوني تصنعه الكثير من المساهمات. فالمعلومات التي يقوم الصّحفي بنشرها مبدئيا على الانترنت لا تحتاج الى أن تكون كاملة، حيث أنها، كما يزعم القائلون بهذا الرأي، ستخضع للتّطوير والتّأكيد والتّمحيص خلال الدّقائق أو الساعات التي تلي نشرها من طرف صحفيين آخرين، ورواد شبكات التواصل الاجتماعي، ومدوّنين، والكثير من مستخدمي الانترنت بشكل عام (الحمامي، 2013 ؛ بوعزيز، 2017).

يبرز هذا المنظور الأخلاقي الجديد بناء على اعتبارات تتعلّق بالويب كأداة وكطريقة جديدين للتّواصل. ويتبنّى هذه المنظور ويدافع عنه معظم الأشخاص الذين يتقاسمون حاليا، مع الصّحفيين، نشر وبث الأخبار والمعلومات، وتحديدا المدوّنين، وذلك من خلال المشاركة بالتّعليق على ما تنشره وسائل الإعلام الرئيسية أو تطوير مشاريع إعلامية بديلة احترافية أحيانا، أو ينتمي الى فئة الهواة أحيانا أخرى. لكن المدوّنين لا يشاركون، بالضرورة، تصوّرات الصّحافة التّقليدية في ما يتعلق بالسّعي إلى الحقيقة، ولا سيما الحاجة إلى عملية التّحقق الشاملة التي تسبق النشر (سكور، و الرايس، 2019). فهم يرون أن «الحقيقة لا تستند إلى قرارات فرد أو مجموعة من الأفراد داخل مؤسسة إخبارية أو في أي مكان آخر. كما أنهم لا يرون أن للحقيقة علاقة بالحرص على الموضوعية. يرى المدوّنون أن الحقيقة تنبثق من المعرفة الجماعية المشتركة، أي من سوق الأفكار الالكتروني. فالمعرفة تتطور من خلال التّفاعلات وليست حكرا على كيان واحد مثل صحيفة

أن «ثقافة الصِحافة الحديثة عموما تضعف هذه الآلية، ويرجع ذلك جزئيا إلى التِكنولوجيات الجديدة» (hcavoK & leitsnesoR, 1002, p. 17).

أو نشرة أخبار. فالحقيقة بالنسبة للمدوّن هي حاصل جهد جماعي وليس تسلسل هرمي» (Friend & Singer, 2007, p. 121).

جدلية العلاقة بين تباين الفاعلين واختلاف الأخلاقيات:

إذا ما وضعنا جانبا مسألة أن وسائل الإعلام الرّقمية وبالنظر إلى خصائصها قد لا تلتزم ببعض القواعد والضوابط الأخلاقية التّقليدية للصّحافة، فإننا نعيش اليوم في بيئة إعلامية شهدت دخول العديد من الفاعلين إلى الفضاء العام والذين ساهموا في «إنهاء» الاحتكار الذي كان يمارسه الصّحفيون المحترفون على سيرورة جمع وتحرير ونشر الأخبار والمعلومات. وبالتّالي طفت على السّطح أسئلة من قبيل: هل يقوم الفاعلون القدامى والجدد بأداء نفس المهام؟ هل يتمتّعون بنفس الحقوق والواجبات؟ هل يتقاسمون نفس الأخلاقيات؟

قد يكون من المفيد، بداية، التّمييز بين ثلاثة أنماط مختلفة من المشاركة والنّشر على الإنترنت. أولا، «المضمون الذي ينتجه المستخدمون» (UGC) وهو لا يرتبط بالضّرورة بالمعلومات الصّحفية، ولكنه يتعلّق بالحق العالمي في حرية التّعبير وواجب الإعلام في أن يكون فضاء مفتوحا للمناقشات العامّة، ومنح صوت للجميع، خاصة أولئك الذين عادة ما يكونون مهمّشين. ثانيا، «الصّحافة التّشاركية» والتي ترتبط بشكل من أشكال العمل التعاوني، حيث يساهم «الأشخاص المعروفين سابقا باسم الجمهور» بعبارة روزن (Rosen, 2006)، مع المؤسّسات الإعلامية، في عملية البحث عن الأخبار والمعلومات وتجميعها ومعالجتها خدمة للمصلحة العامة، ولكن دائما تحت إشراف الصّحفيين المحترفين. ثالثا، «صحافة المواطن» والتي تشير إلى نشاط مستقل يتمثّل في نشر اخبار ومعلومات من خلال آليات النشر الذاتي (مواقع أخبار، مدوّنات، الخ). وهي مستقلة عن صناعة الإعلام التّقليدي، ويقوم بها «أشخاص عاديون» من منطلق الهواية أو الاحتراف، بهدف المشاركة المجتمعية والمدنية، والتعبير، غالبا، عن وجهات نظر مغايرة أو تلك التي لا تجد لها مكانا في المؤسّسات الصّحفية التّقليدية (رابح، 2010).

تتعلّق بعض القضايا الأخلاقية المحدّدة بشكل ظاهر بالنمط الأخير، على اعتبار أنه عادة ما يكون هناك نوعا من الغربلة\الفلترة، في الشّكلين الأول والثاني، يجعل الصّحفيين مسؤولين عن النشر، لكن بعضها الآخر يتعلّق بجميع أنماط المشاركة والنّشر على الإنترنت.

ولنأخذ على سبيل المثال ميل الكثير من الأفراد إلى عدم الكشف عن هوّياتهم على الإنترنت، مع ما يرتبط بذلك من نتائج من حيث المصداقية، وغياب المساءلة.

إلى جانب الآليات المختلفة للتّعامل مع المطالب الأخلاقية المتعلّقة بالصّدق والتّحقق بسبب ضغط النّشر الفوري، كما بيّنا ذلك سابقا، فإن التّعايش بين أنواع مختلفة من الفاعلين في مجال نشر الأخبار والمعلومات، وبغض النظر عن التّسمية، يثير الكثير من الجدل خاصة حول مبدأين أخلاقيين أساسيين، وهما الاستقلال والموضوعية. ورغم أهمية هذين المفهومين الرئيسيين المرتبطين عادة بأخلاقيات الصّحافة، فإن الكثير من المدوّنين وغيرهم من ممارسي «الإعلام البديل» يميلون إلى التّأكيد على مفهوم آخر يملك أهمية أكثر منهما من وجهة نظرهم، وهو الشّفافية (Blood, 2003).

إن المطالبة بالشّفافية كمطلب أساسي أخلاقي في العمل الصّحفي «الجاد» ليس مطلبا جديدا، ولا يجب ربطه بالضرورة بظهور أصوات جديدة في الفضاء الإعلامي. ففي تحليلهما المهم حول العناصر الأساسيّة للصّحافة، يرى كوفاك و روزنشيال Kovach & Rosenstiel أن على الصّحفيين أن يكونوا «أكثر شفافية قدر الإمكان» في ما يتعلّق «بأساليبهم ودوافعهم في إعداد التّقارير»، وأن يعتبروا الشّفافية «أهم عنصر في خلق نظام أفضل للتّحقق» (Kovach & Rosenstiel, 2001, p. 80). مع ذلك، يمكن القول بأن الحاجة الى التّشديد على الشّفافية قد زادت بشكل كبير بعد ظهور «الإعلام البديل». إذ يعتبر الباحث جارفس أن الشّفافية تمثّل "أعلى أخلاقيات عهد المصدر المفتوح» (Friend & Singer, 2007, p. 71). أما فراند و سنغر فيعتقدان بأن الشّفافية «قد تكون الخُلق الصّحفي الوحيد التي انتقل من الإنترنت الى غرف الأخبار التّقليدية وليس العكس» (Friend & Singer, 2007, p. 70).

لكن تبني مبدأ الشّفافية في إعداد المّادة الصّحفية يتجاوز الكشف عما قد يحدث «خلف الكواليس» خلال النّشاط الصّحفي، مما يتيح للجمهور الحصول على معلومات أفضل عن جميع الأسئلة التي قد يطرحها. كما أنه يشير أيضا إلى أنه بدلا من تبنّي الموضوعية الشّكلية والتّقليدية، من الأفضل أن يستخدم الصّحفي ضمير المتكلّم، ويسلم بحضور معتقداته وآرائه في ما يكتب، وأن لا يخاف الوقوع في الانحياز في عمله، بشرط أن يكون أمينا وشفّافا مع الجمهور، بحيث يكون هذا الأخير عارفا باهتمامات الصّحفي، ومدركا لدوافعه وتوجهاته. وبهذا المعنى، يمكن

اعتبار الشّفافية بديلا عن الموضوعية كقيمة أو مبدأ أخلاقي، حيث يميل كثير من مستخدمي الانترنت إلى الدّفاع عنها. عموما، فإن الكثير من المشاركين في تفعيل فضاء «الإعلام البديل» يتجاهلون أي تقسيم بين التّقارير «القائمة على الحقائق» وتلك التي تحكمها «القيّم»، ويرفضون الموضوعية التّقليدية، «معترفين بطبيعتها الأخلاقية والسياسية، ومنتقدين بشدة افتراضاتها المحورية والقائلة بإمكانية فصل الحقائق عن القيّم وأنه من الأفضل أخلاقيا وسياسيا القيام بذلك» (Atton, 2005, p. 19).

ورغم أن جميع المدوّنين لا يفترضون الطابع الحزبي «للوسائط الإعلامية البديلة»، إلا أن واقع الأمر يشير الى أن الكثير منهم يتظاهرون بممارسة نوع من «الصّحافة البديلة»؛ وهو ما يعني تبنّي ممارسة مختلفة، ولكن أيضا نقد ممارسات وقيّم الصّحافة التّقليدية، حيث تعتبر هذه «الصّحافة البديلة» أن ممارسة دور «كلاب الحراسة» على «كلب الحراسة» يمثل أحد أدوراها المجتمعيّة الرّئيسية.

رغم كل ما تقدّم، ينبغي القول إن تشجيع الصّحافة، بكل أشكالها، على مزيد من الشّفافية لا يعني بالضّرورة اعتبار الجهود التي تسعى الى تكريس الموضوعية في الممارسة الصّحفية مستحيلة أو غير مرغوب فيها. لقد تمت مناقشة مفهوم الموضوعية خلال عقود طويلة، وهناك بعض الإجماع على أنه من المفاهيم التي يُساء فهمها أو تتعرّض للتّحريف في كثير من الأحيان. ويرى كثيرون، سواء من الأكاديميّين أو المهنيّين، أن «الموضوعية الخالصة» ضرب من ضروب المستحيل، وأن أي حديث عن الواقع لا يتجاوز كونه، دائما، بناء ذاتيا لهذا الواقع، ولذلك من الأفضل للصّحفيين أن يتحمّلوا موضوعيتهم بشفافية وبدون أوهام. ويجادل البعض الآخر بأن الموضوعية لا تعني أبدا حرمان الصّحفيين من ذاتيتهم، بل تعني على العكس من ذلك ضرورة وعيهم بذلك بهدف توخّي الحذر عند إعداد المواد الصّحفية، ومحاولة القيام بذلك بأكبر قدر ممكن من التّجرد. فالأمر يتعلّق بمنهجية العمل وليس بالشّخص نفسه. فعندما ارتبط مفهوم الموضوعية بالصّحافة في العقود الأولى من القرن العشرين، برزت الحاجة إلى تطوير آلية متماسكة لفحص المعلومات قائمة على مقاربة شفّافة للأدلة وذلك تحاشيا للتّحيز الشّخصي والثقافي الذي يؤدي الى تقويض دقة عمل الصّحفيين. وبهذا المعنى، يمكن أن تكون الموضوعية أداة مهمة في تطبيق «آلية التّحقق» التي أشرنا إليها سابقا والتي تمثّل «جوهر الصّحافة.»

ربما يعود سبب هذا الجدل الى أن بعض المؤلّفين كانوا يحاولون «استرجاع» الموضوعية ووضعها في منظور جديد، بحيث لا تكون مرتبطة بالرؤى ذات النّزعة الطّبيعيّة للواقع، ولكن يتم تمثّلها في ضوء التّوقعات المعاصرة من الصّحافة، أي تبنّي مقاربة تفسيرية هادفة للأحداث والسّيرورات الاجتماعية. وهو ما ينطبق على ما يذهب إليه ستيفن وارد Stephen Ward مثلا الذي دعا الى تطبيق «موضوعية برغماتية» على الصّحافة، مؤكدا على أن الموقف الموضوعي لا يعني الإيمان غير المشروط بـ «الحقائق» و «الحقائق» فقط. بهذا المعنى، يقترح وارد « اعتبار التّفسير موضوعيا إذا كان مبرّرا بشكل جيد ووفقا لأفضل المعايير المتوفّرة»، مقسما المعايير الى ثلاثة أنواع: «المعايير التّجريبية»، و»معايير التّماسك» و»معايير النّقاش العقلاني» (Ward, 1999).

عموما، يمكن القول أن فهما أعمق وأكثر توافقا مع روح العصر لماهيّة الموضوعية في الصّحافة يعتبر، في تصوّرنا، أمرا جيدا وأكثر تحفيزا على تجديدها من مجرد تجاهلها أو رفضها باعتبارها وهما قديما، أو تصوّرا مثاليا بعيد المنال، أو طريقة ملتوية للتلاعب بالمعلومات.

المسؤوليات الشّخصية والمؤسّسية :

من النّاحية العمليّة، فإن السؤال الرّئيس الذي يجب طرحه يتعلق، إذا، بما إذا كانت نفس المبادئ والقواعد الأخلاقية تنطبق، بدرجات متشابهة إلى حد ما، سواء على الصّحفيين أو غير الصّحفيين. وترتبط بهذا السؤال أسئلة أخرى من قبيل: هل أن أخلاقيات التّواصل كونية أم أن الاختيارات الأخلاقية المتعلّقة بنشر المعلومات والأفكار والآراء تختلف تبعا لطبيعة الشّخص: هل هو صحفي محترف أو أحد الهواة؟ هل هناك أفضلية لبعض المبادئ والقواعد على غيرها؟ هل تثير المدوّنات مثلا قضايا لا يطرحها الصّحفيون التّقليديون عادة، أم أن التّحديات الأخلاقية لا تتعلق بالطبيعة ولكن في الدّرجة؟ (Friend & Singer, 2007).

من الواضح أن العديد من المدوّنين يتقاسمون نفس المخاوف الأخلاقية مع الصّحفيين المحترفين، كما بينا ذلك في الفقرات السابقة. كما يبدو أيضا أنهم يركّزون، بشكل مختلف، على بعض المطالب الأخلاقية التي غالبا ما يتم «تجاهلها» أو لا يتم الوقوف عندها من قبل الصّحفيين وغرف الأخبار في وسائل الإعلام التّقليدية، مثل الشّفافية. تبقى أن هناك حاجة الى نقاش مفتوح حول ضرورة مراجعة بعض القواعد الأخلاقية المرتبطة بالصّحافة التّقليدية وغير الملائمة لبيئة

للإنترنت والنّشر الالكتروني، حيث تجتهد الكثير من الوسائط الإعلامية، سواء التّقليدية أو «البديلة»، في الفصل الواضح، مثلا، بين المحتوى التّحريري والتجاري الإعلاني، أو التّحقق من جميع المعلومات قبل نشرها، وذلك في سياقات تحكمها ضغوط الآنية، وتدفّق المعلومات على مدار 24 ساعة. وهو تحدّي يواجهه كل من الصّحفيين المحترفين والهوّاة.

رغم أن القيّم والمبادئ الأخلاقية الأساسية للاتّصال هي نفسها دائما، مثل البحث عن الحقيقة، والدّقة، والصّدق، الانصاف، وتقليل الاضرار، والمسؤولية، إلا أنها تتمايز من حيث طرق تفعليها وتحويلها الى قيّم جماعية. كما أنها قد تتباين ضمن السيّاقات الزمنية والاجتماعية والثقافية المختلفة. ومثلما يحدث في معظم المنظّمات المهنيّة التي عادة ما تقوم بوضع مجموعة من القواعد الأخلاقية على شكل «مدوّنة أخلاق» أو «مدوّنة سلوك» تقوم بمراجعتها وتحيينها من حين الى آخر، يجب أن نتذكر في هذه الحالة بالذات أن «أخلاقيات الصّحافة... تستند إلى الزمان والمكان والتّكنولوجيا» (Friend & Singer, 2007, p. xxv). فبيئة الوسائط الرّقمية تمثل بلا شك فرصة للتّفكير العميق حول أفضل الآليات العمليّة لتحقيق المتطلبات الأخلاقية المرتبطة بالاتّصال العادل والجدير بالثقة، سواء تعلق الأمر بالصّحافة المهنيّة أو أي شكل من أشكال نشر الأخبار والمعلومات.

من المشاكل الأخرى التي تستحق التّوقف عندها: هل يجب النظر الى الأخلاقيات على أنها مسألة «شخصية بحتة تقريبا»، مثلما ما يميل الى ذلك المدوّنون مثلا، أم ينبغي اعتبارها، من المنظور الصّحفي المهني، قضية «شخصية واجتماعية» في آن واحد (Friend & Singer, 2007, p. 121). إذا افترضنا عدم وجود اختلافات جوهرية بين الممارسات الصّحفية للصّحفيين المحترفين والهواة على المستوى الفردي، فإن الأمر لن يكون كذلك بالضرورة على المستوى الجماعي، أي على مستوى المجموعة المهنيّة، أو على مستوى الصّحافة كمهنة. إذ يشير بعض الباحثين (Aldridge & Evetts, 2003) الى أن الكثير من الصّحفيين لا يعتبرون أنفسهم مهنيّين محترفين فقط، بل أعضاء في مهنة، وبالتالي يسعون الى الحصول على التّثمين والاحترام الاجتماعيين، عبر الانتماء المهني والشّهادات الجامعية المتخصّصة في الصّحافة والإعلام عموما.

من خلال استحضار مفهوم الاحتراف كتصوّر يحيل الى «الاحتراف المهني» تحديدا

كنظام من القيّم والمسؤوليات الاجتماعية المرتبطة بمهنة معيّنة، وليس فقط كموقف منطقي للقيام بالشيء الصحيح، يجادل فريدسون (Freidson, 2004) بأن الأخلاق هي روح الاحتراف، وموقف حاسم لتبيين الفرق بين المهنيّين والخبراء التّقنيين ذوي الأجور العالية. كما يذهب الى القول الى أن الأخلاقيات المهنيّة تتعلق أساسا بالتّأكد من أن النوايا الحسنة المتمثّلة في تقديم خدمة جيدة وجديرة بالثقة ومقرونة بالكفاءة والاستقلالية «تُترجم إلى أفعال في مختلف المهن» (Freidson, 2004, p. 214). لكن يجب التّوقف، حسب نفس الباحث دائما، عند مستويين مختلفين للأخلاقيات المهنيّة: المستوى الفردي «لأخلاقيات الممارسة» والمستوى الجماعي «للأخلاقيات المؤسسية». يساعدنا هذا التّمييز على فهم أنه حتى في الصّحافة كمهنة تُمارس بشكل متزايد من قبل «أشخاص عاديين» وعلى أساس غير مهني، مقارنة بالعديد من المهن الأخرى، فإن هناك مسؤولية أخلاقية لا يمكن اختزالها في المستوى والوعي الفرديين. وبما أن الصّحافة تلعب دورا اجتماعيا مهمّا، باعتبارها تتعامل مع الحقوق الأساسية للمواطنة في المجتمعات الدّيمقراطية على الأقل، والمتمثّلة، الى جانب أشياء أخرى، في الحق في المعلومات والحق في حرية التّعبير (سعيود، 2012)، فلا يجب أن تغفل عن جهودها من أجل ممارسة هذا الدور أيضا على المستوى المهني وباحترافية.

تعتبر «أخلاقيات الممارسة» جزء من الأخلاقيات المهنيّة؛ فهي «تتعامل مع مشاكل العمل التي يواجهها الممارسون بشكل فردي، وتعالج القضايا الأخلاقية المألوفة للجميع ولكنها تفترض وجود مظاهر غريبة تحتاج إلى فرز واعتراف» (Freidson, 2004, p. 16). بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا «الأخلاقيات المؤسّسية». فما هو دورها في هذا السياق؟ إنها «تتعلّق، عموما، بالظروف الاقتصادية والسّياسية والاجتماعية والأيديولوجية التي تخلق العديد من المشاكل الأخلاقية للعمل» (Freidson, 2004, p. 216). وبهذا المعنى، فإن الدافع إليها يتمثل في الاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بالهدف النهائي للمهن. وهذا ما يتطلّب، بالتالي، من المجموعات المهنيّة أن تتحمّل مسؤولية هذه الأخلاقيات بشكل أو بآخر على المستوى المؤسسي أيضا، حيث «يجب أن يكون للمنتصرين للاحتراف بالضرورة صوتا قويا في كل فضاءات صناعة السّياسة العامة وتلك التي تحدث فيها الممارسة. ومع ذلك، لا يمكن ترك هذا الأمر للأفراد، لأن مصدر التّقييم والاحتجاج الأكثر تأثيرا يأتي من هيئات جماعية يمكن الوثوق به والتي تقدّم دعما للأفراد، وتعبّر بقوّة عن الرأي الجماعي للمهنة»

.(Freidson, 2004, p. 217)

يؤكد هذا المنظور الخاص بالأخلاقيات المهنيّة على المسؤولية الجماعية للمهنة، وذلك من أجل كسب مصداقيتها الاجتماعية والحفاظ عليها. وفي حالة الصّحافة بمختلف مستوياتها للممارسة، فإن الأمر قد لا يكون مهما بالنسبة لأولئك الذين «يمارسون الصّحافة» بشكل عارض وغير رسمي، حيث تكون «أخلاقيات الممارسة» ربما كافية، ولكن الأمر غير ذلك عندما يتعلّق الأمر بالصّحفيين المحترفين. فهؤلاء يُعتبرون مجموعة محترفة، مستعدّة للدّفاع عن المهنة والحفاظ على أهدافها، حيث أن هذه الأهداف ترتكز على الأخلاق باعتبارها تمثّل مستوى مؤسّسيا، تشكّل، حسب فريدسون، «روح الاحتراف»: «فالقيمة الوظيفية لمجموعة من المعارف والمهارات المتخصّصة أقل أهمية في الأيديولوجية المهنّية من ارتباطها بقيمة متعالية تضفي عليها معنى وتبرّر استقلاليتها. وبموجب هذا الاستقلالية، يطالب المنتسبون الى هذه المهنة بالحق في الحكم على مطالب أصحاب العمل أو الرعاة وقوانين الدولة، وانتقادها أو رفضها. ولا يرتكز هذا الرّفض على أسس شخصية تتعلق بضمير الفرد أو رغبته، بل على أساس مهني يتلخّص في أن القيمة أو الغرض الأساسي للمهنة قد تم تحريفه» (Freidson, 2004, p. 220-221).

لهذا السبب يجب على المحترفين، وفقًا لهذا المنظور، المطالبة «بالحق المعنوي والفنّي في التّحكم في استخدامات مهنتهم» (Freidson, 2004, p. 222)، ولكن مع ضرورة مراعاة فارق مهم، وهو «أن لا يحتكروا الحق في أن يكونوا المرجعية المعرفيّة والتقنية للمهنة، والأوصياء، أخلاقيا، عليها.» وهذا يعني، الى جانب الدفاع عن الشّروط اللازمة للعمل المستقل والكفء، المراقبة والتّنظيم الذاتي للممارسات الأخلاقية الجيدة داخل المجموعة المهنية نفسها. وإذا كانت المهنة حريصة على تجذير البعد المهني في ممارستها واستعادة تأثيرها فإنه «يجب عليها عدم الاكتفاء باستحداث مدوّنات سلوكية وتحسينها باستمرار، بل الذهاب أبعد من ذلك وتعزيز أساليبها في الفصل بمهنية في القضايا الأخلاقية وتصحيح انتهاكاتها» (Freidson, 2004, p.216).

خاتمة

إذا أردنا اجمال ما سبق، فيمكن أن نشير إلى الاستنتاجات الرئيسة التالية:

إن تزايد حضور التّكنولوجيات الرّقمية في النّشاط الصّحفي والكثير من الأشكال الهجينة للاتّصال والإعلام عموما، قد طرح الكثير من التّحديات على بعض مفاهيم الصّحافة وممارساتها ومعاييرها وقواعدها الأخلاقية؛ وهو ما يستدعي طرح هذا الأمر للنقاش يتجاوز الحدود التّقليدية للمهنة ويشرك «الأشخاص المعروفين سابقا باسم الجمهور» (Rosen, 2006). والأمر هنا لا يتعلق بالقيام بنفس الأشياء السابقة باستخدام أدوات جديدة، بل يتعلّق بأداء الأشياء الجديدة بطرق جديدة إلى حد ما. يجب أن يتحوّل «التّهديد» المرتبط بالبيئة التّكنولوجية الجديدة إلى فرصة لتحسين أداء الصّحافة وإعادة تعريفها حسب السّياقات الجديدة والشركاء الجدد والانتظارات الاجتماعية الجديدة.

إن دخول العديد من الفاعلين الجدد مجال نشر الأخبار والمعلومات حيث كان هذا المجال، الى فترة قريبة، حكرا على الصّحفيين المحترفين المنتمين الى مؤسّسات إعلامية، وذلك من خلال صيغ متعددة كالتّعاون مع الصّحفيين المحترفين أو إدارة مشاريعهم الخاصة بشكل مستقل، يثير أسئلة جديدة تتعلق بالأخلاقيات. قد لا تكون أخلاقيات المهنيّين والمدوّنين أو غيرهم من ناشري الأخبار والمعلومات في البيئة الرقمية هي نفسها[12]، لكن يبدو أنها أقرب الى التّكامل منها الى التّنافر، كما يذهب الى بذلك فراند و سنغر (Friend & Singer, 2007, p. 133): «يمكن وصف العلاقة بين المدوّنين والصّحفيين على أنها تكافلية.» فإذا كان الاتجاه نحو مشهد إعلامي أكثر تعقيدا حيث تتعايش أنواع مختلفة من الأنشطة الصّحفية، فإن استحضار مقترح وارد (Ward 2009b) المتعلق «بالصحافة ذات الطّبقات»، أي تلك التي «تجمع بين الصّحافة المهنية وصحافة المواطن من خلال التّوظيف الإبداعي لوسائل الإعلام

[12] طرح وارد draW (b9002) مفهوم «الأخلاقيات الكونية»، شارحا إياه بالقول «يلتزم جميع المتحاورين بالقواعد الأخلاقية العامة مثل قول الحقيقة. ولكن عندما يتعلق الأمر بأشكال مختلفة من التواصل، نجد أن هناك قيما ومعايير مختلفة. فالتقارير الإخبارية سوف تثمن الدقة والنزاهة. بينما سوف يثمن المدونون أو صحافة المواطن الآنية والشفافية والرأي المتماسك. فأخلاقيات المستقبل لن تكون مجموعة واحدة من القواعد التي تناسب الجميع، بل «أخلاقيات مختلطة» لمختلف أشكال الصحافة. ربما كانت الأخلاق العالمية موجودة دائما. فرسام الكاريكاتير السياسي أو المحرر في إحدى الصحف المطبوعة لا يلتزم بنفس قواعد النزاهة والحياد التي تقيّد عمل المراسلين. وهذا صحيح، ولكن هذه الاختلافات هي اليوم أعمق. فالكثيرون يدافعون عن معايير مختلفة في إعداد المادة الصحفية، وذلك اعتمادا على ما إذا كان الصحفي محترفا أو صحفيا مواطنا. لا أعرف ما إذا كانت أخلاقيات الطبقات هي أفضل طريقة للمضي قدما، لكن الأمر يستحق الاستكشاف.»

الرّقمية، يساعدنا على فهم هذه البيئة بمجموع فاعليها. فيمكن لهذه «الطّبقات» أن تتعلّم من بعضها البعض، خاصة فيما يتعلق بتطوير أو تجديد معايير أخلاقية أكثر ملاءمة للبيئة الجديدة، دون أن تفقد خصائصها وأهدافها وهويّتها.

واجه الصّحفيون دائما بعض المشاكل والغموض خلال مسار تشكّل مهنتهم وإضفاء الشّرعية عليها. فقد كانت المسائل المتعلّقة بمن يجب إدراجه ومن يجب استبعاده من المجموعة المهنيّة من المسائل الصّعبة وذلك بالنظر الى طبيعة وخصائص النّشاط الصّحفي الذي يتطلّب، في كثير من الأحيان، توازنا بين الحق في حرية التّعبير والحق في المعلومات. وهو ما ساهم في زيادة عدم وضوح الحدود المهنيّة لهذا النّشاط. ومع تطوّر النّشر الالكتروني والرّقمي وتنّوع آليات النّشر الذاتي التي جعلت من السّهل للغاية على أي شخص إنتاج ونشر معلومات، تم الاحتفاء بفكرة الصّحافة كممارسة مواطنية؛ وهو ما طرح، بشكل ما، تحديا للصّحافة كناشط مهني مخصوص، أو لماهية من هو الصّحفي. وإذا كان من المتوقّع أن يعرف كل من يمارس شكلا من أشكال الصّحافة «أخلاقيات الممارسة» ويحترمها، فإن المهنة في شكلها المؤسّسي هي وحدها التي يفترض فيها الالتزام بـ «أخلاقيات مؤسّسية»، وذلك حرصا على المساهمة في ضمان الشّروط السّياسية والاجتماعية والظّروف الاقتصادية والثّقافية اللازمة للصّحافة للاضطلاع بدورها المهم في أي مجتمع ديمقراطي. في المقابل، يجب على مهنة الصّحافة قبول مسؤولياتها والخضوع للمساءلة عن كل ما تقوم به، وتطوير آليات الشّفافية والانضباط الذاتي والتي قد تعطي مضمونا ملموسا «لادعاءات» الصّحفيين المهنيّين بالحرص على المصلحة العامة.

تعتبر مناقشة القضايا الأخلاقية أمرا جوهريا في المناقشات حول الصّحافة نفسها، سواء تعلّق الأمر بالمقاربات الوصفية أو المعيارية، إذا أردنا بالفعل فهم طابعها المميّز مقارنة بمختلف أشكال التّواصل العام الأخرى.[13] فنحن نعيش في عالم «يمكن لأي شخص أن يكون ناشرا، وليس بالضرورة صحفيّا» (Friend & Singer, 2007, p. xxiii)، وبالتالي، فإن وجود «مفهوم واضح للطّبيعة المتميّزة والقيمة الاجتماعية للصّحافة في الديمقراطية الرّقمية» مسألة تحتاج الى الفصل

[13] هذا لا يعني تجاهل أو استبعاد أشكال التّواصل الأخرى، لا سيما في وقت لم تعد فيه «الصّحافة مهيمنة على المشهد الإعلامي كمصدر لمساعدة المجتمع على معرفة ذاته»، كما يقول بركوفيتزztiwokreB (9002, p. 092)، والذي يضيف بأنه «بدلا من ذلك، أصبحت الصّحافة جزءا من مزيج شامل من وسائل الإعلام التي توّفر للنّاس، عن قصد أو عن غير قصد، صورا متنوعة عن العالم من حولهم.» (9002, p. 092) وهذا يعني فقط أنه من المفيد معرفة ما يمكن توقّعه من أشكال الاتّصال المختلفة، حتى نكون قادرين على مساءلتها وفق الشروط المهنيّة المرجعية.

فيها بشكل مدروس (Ward, 2008). استرشادا بما ذهب إليه فراند و سنغر (2007; 2006)، نعتقد أيضا أن التّمييز بين الصّحافة وأشكال النّشر الأخرى «يعتمد أساسا على الأخلاقيات»، وليس على الفئات المهنيّة أو الوضع المهني أو المهارات ا لفنّية .

إن الأخلاقيات لا تنحصر في القدرة على الاستجابة بشكل صحيح «لممارسة الصّحافة» على أساس عرضي. فللصحافة عموما التزام أخلاقي ينبع من وعيها بمسؤوليتها الاجتماعية في تزويد المجتمع بقراءة شاملة ومدروسة وذات دلالة للأحداث والسّياقات لكي يعيش الأفراد بشكل متناغم داخل مجتمعاتهم ويساهموا كمواطنين فاعلين في الشأن العام. فالأخلاقيات تتعلّق بالطريقة التي يُفترض أن يأخذ بها الصّحفي في نشر الأخبار وإعداد التّقارير (التّحقق، والتّفسير، التّحقيق، الخلفية)، لكنها تتعلّق أيضا بما يحدث قبل عملية النّشر، بمعنى البحث بهمة واجتهاد عن الأخبار ذات الصلة بالشأن العام، وأخذ القرار بالكتابة عنها أم لا، وسيرورة اختيار قضايا ما ومعالجتها وفق هرمية يمكن الوثوق فيها، وما يحدث بعد هذه العمليّة وارتباط ذلك بالنّتائج المترتّبة على الأشخاص المعنيين، والضرر المحتمل والحاجة إلى المتابعة، الخ. إن التّعامل مع هذه الأسئلة يقتضي وجود وعي عميق بكل العوامل المعنيّة، ولكنه يتطلّب أيضا الحصول على معرفة ودراية متكاملة تتجاوز بكثير بعض المهارات التّقنية. وكل هذا يدور حول الأخلاقيات. ولهذا السّبب فإنه ما زال للصّحافة المهنيّة، في تصوّرنا، دور محوري في المجتمعات الرّقمية الحديثة؛ وهو ما يستدعي تعليما وتأهيلا وتدريبا عميقا، رغم أنها سوف تتعايش، بشكل متزايد، مع أشكال مختلفة من الممارسات «الصّحفية» الأخرى التي تتكامل معها ولا تحل محلّها أو تلغيهابالضّرورة.

مراجع

1. الأمم المتحدة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ابريل 2018). توعية الموظفين الحكوميين وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستوى الوطني والمحلي. تاريخ الدخول 11 نوفمبر 2020 https://undocs.org/4/2018/pdf?symbol=ar/E/C.16

2. الحمامي، الصادق (3013). الصحفيون وأخلاقياتهم في زمن الميديا الاجتماعية. تاريخ الدخول 7 ديسمبر 2020 /http://sadokhammami.com/160

3. الخدام، حمزة، و الرواشده، ميساء (2013). الممارسة الإعلامية بين المهنية والعرف والقانون في الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 6(3)، 430-449. تاريخ الدخول 16 يونيو 2020

4. journals.ju.edu.jo › JJSS › article › download

5. الصادق، رابح (2010). «إعلام المواطن»: بحث في المفهوم والمقاربات. المجلة العربية للإعلام والاتصال، 6، 223-276. تاريخ الدخول 26 يونيو 2020 https://samc.ksu.edu.sa/sites/samc.ksu.edu.sa/files/imce_images/6.pdf

6. المكني، الناصر (2019). التعريف القانوني للصحفي المحترف. المجلة العربية للإعلام والاتصال، 21، 55-90. تاريخ الدخول 15 ديسمبر 2020 https://samc.ksu.edu.sa/sites/samc.ksu.edu.sa/files/imce_images/n_21_1.pdf

7. اليحياوي، يحيى (9 سبتمبر 2014). الأخلاق في مجتمع الإعلام. مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الدخول 19 يونيو 2020 https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2014/09/2014997515340375.html

8. بن مسعود، المعز (7 فبراير-شباط 2019). أخلاقيات الصحافة الإلكترونية العربية: رؤية جديدة للممارسة المهنية. دراسات إعلامية، معهد الجزيرة للدراسات. تاريخ الدخول 27 يونيو 2020 https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/mediastudies/documents/2293b29ec6f7475da2b8e0af299707be_100.pdf

9. بوعزيز، بوبكر (2017). استعمال وسائل الإعلام الاجتماعية كمصادر للأخبار. دراسة ميدانية على صحفيي وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر (أطروحة دكتوراه العلوم. جامعة

باتنة 1، الجزائر). تاريخ الدخول 17 يوليو 2020 file:///C:/Users/sr17920/Downloads/hsi%20
8%88%D8%B9%D8%B2%D9%20%D8%A8%D9%83%D8%B1%88%D8%A8%D9%%D8%A8%D9
A%D8%B2.pdf

10. درويش، بهاء (2018). أخلاقيات الميديا. دعاوي التنظير ومبررات التفعيل. الاستغراب، 11، 35-52. تاريخ الدخول 17 يوليو 2020 https://istighrab.iicss.iq/files/investigations/2k0xf10dy.pdf

11. سميث، رون إف (2017). أخلاقيات الصحافة. ترجمة محمد حامد درويش. مؤسسة هنداوي سي آي سي. لندن: المملكة المتحدة. تاريخ الدخول 26 نوفمبر 2020 https://www.hindawi.org/books/29260936/

12. صدقة، جورج (2009). الاخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع. بيروت: جمعية مهارات. تاريخ الدخول 28 نوفمبر 2020 http://www.maharat-news.com/Temp/Attachments/37cacf6c-f794-46c8-868f-54e182eed1fd.pdf

13. حيدر، عبد اللطيف (23 يوليو 2018). أخلاق متأرجحة في صحافة المواطن الصحفي باليمن. معهد الجزيرة للإعلام. تاريخ الدخول 23 ديسمبر 2020 https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/302

14. سعيود، محمد عبد الغني (2012). تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية (شهادة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر). تاريخ الدخول 28 ديسمبر 2020 http://biblio.univ-annaba.dz/wp-content/uploads/2015/01/%D9%85%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF-%8A%D9%84%D8%BA%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%85%D8%AD%D9%%D9%86%D9%%D8%A7%D98A.pdf

15. سكور، لحسن، و الرايس، أمنية. (14 مايو 2019). الصحافة المتأنية في عصر شبكات التواصل: ما إمكانيات نجاحها؟ تاريخ الدخول 22 نوفمبر 2020.

16. نصر الدين، لعياضي (11 فبراير 2019). الصحافة الإلكترونية العربية والمجال العام: فضاءات مشتركة للاستقطاب والمشهدية. مركز الجزيرة لدراسات. تاريخ الدخول 16 ديسمبر 2020 http://studies.aljazeera.net/ar/media/2019/02/studies/2019.190211082950288.html

17. Aldridge, M. & Evetts, J. (2003, December). Rethinking the concept of professionalism: the case-564. British Journal of Sociology, 54(4), 547-. Retrieved July 16, 2020, from https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/14660258

18. Alonso, M. O. et al., (2019). Defining the Worlds of Journalism Study Sample. WJS3 Working Paper. Retrieved December 13, 2020, from https://worldsofjournalism.org/wojwordpress/(WJS3_Definitions_(working_paper/07/wpcontent/uploads/2019

19. Atton, C. (2005). Ethical issues in alternative journalism. In Keeble, R. (Eds.), Communication Ethics Today (pp. 15-27). Leicester: Troubador Publishing. Retrieved June 23, 2020, from https:// books.google.com.qa/books?id=9LLnFThmdJEC&pg=PR8&lpg=PR8&dq=Communication+Ethics+Today&source=bl&ots=0MYGaVPj4d&sig=ACfU3U0elBiwjXfHXDUMu0_tJV_u77AQ4Q&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwir5s7Z3ZbnAhXOfH0KHU8iABMQ6AEwGXoECAoQAQ#v=onepage&q=Communication%20Ethics%20Today&f=false

20. Balle, F. (1987). Et si la presse n'existait pas ?... . Paris: JCLattès.

21. Beckett, Ch. & Mansell, R. (2008). Crossing Boundaries: New Media and Networked Journalism. Communication, Culture & Critique, 1(1), 92-104. Retrieved July 5, 2020, from http://eprints.lse.ac.uk/4221/1/Crossing_boundaries-new_media_and_networked_journalism%28LSERO%29.pdf

22. Berkowitz, D. (2009). Journalism in the broader cultural mediascape. Journalism, 10(3), 290- 292. Retrieved June 28, 2020, from https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1464884909102587

23. Blood, R. (2003, September 15). Weblogs and Journalism: Do They Connect? Nieman Reports. Retrieved November 9, 2020, from https://niemanreports.org/articles/weblogs-and-journalism-do-they-connect/

24. Christians, C., Glasser, T., McQuail, D., Nordenstreng, K. & White, R. (2009). Normative Theories of the Media. Journalism in Democratic Societies. Chicago: University of Illinois Press. Retrieved June 16, 2020, from https://www.jstor.org/stable/10.5406/j.ctt1xcjws

25. Daly, C. (2005, April 7). Are bloggers journalists? Let's ask Thomas Jefferson. Retrieved July 11, 2020, from www.bu.edu/cdaly/whoisajournalist.html.

26. Delporte, Ch. (1999). Les journalistes en France, 1880 / Naissance et construction d'une

profession. Paris: Seuil. Retrieved December 23, 2020, from http://www.editions-harmattan.fr/index.asp?navig=catalogue&obj=article&no=18668

27. Dubar, C., Tripier, P. & Boussard, V. (2015). Sociologie des professions. Paris: Armand Colin. Retrieved December 18, 2020, from https://www.cairn.info/sociologie-des-professions--9782200603021.htm#

28. Freidson, E. (2004). Professionalism – The Third Logic. Cambridge: Polity Press. Retrieved November 13, 2020, from https://link.springer.com/chapter/10.1057/9781137355621_19

29. Friend, C. & Singer, J. (2007). Online Journalism Ethics – Traditions and Transitions. New York: M. E. Sharpe. Retrieved July 21, 2020, from https://www.taylorfrancis.com/books/9781315702025

30. Gillmor, D. (2005). Citizen Journalism Pledge. Retrieved November 17, 2020, from https://joi.ito.com/weblog/2005/06/22/citi.html-bayosphere

31. Giroux, G. (1991). La déontologie professionnelle dans le champ du journalisme. Portée et limites. Communication, 12(2), 117-138. Retrieved Junes 17, 2020, from https://www.persee.fr/doc/comin_1189-num_12_2_1542_1991_3788

32. Glaser, M. (2008, February 28). Distinction between bloggers, journalists blurring more than ever-/02/distinction. MediaShift. Retrieved July 11, 2020, from http://mediashift.org/2008/between-bloggers-journalists-blurring-more-than-ever059

33. Heinonen, A. (2005). Journalism online: Ethics as usual? In Keeble, R. (Eds.), Communication Ethics Today (134-142). Leicester (UK): Troubador Publishing. Retrieved November 19, 2020, from https://www.troubador.co.uk/bookshop/history-politics-society/communication-ethics-today/

34. Jarvis, J. (2008, September 1). It's time journalism broke with conventions. Retrieved November 12, 2020, from https://www.theguardian.com/world/2008/sep/01/uselections2008

35. Kovach, B. & Rosenstiel, T. (2001). The Elements of Journalism. New York: Three Rivers Press. Retrieved July 19, 2020, from http://ethanzuckerman.com/reading/elements%20of%20journalism.pdf

36. Larson, M. (1977). The rise of professionalism – A sociological analysis. Berkeley: University of California Press.

37. Metzger, M. (2007). Crowdsourced News: The Collective Intelligence of Amateurs and the Evolution of Journalism. MEDIA@LSE Electronic MSc Dissertation Series. Retrieved Junes 25, 2020, from http://www.lse.ac.uk/media-and-communications/assets/documents/research/msc-dissertations/2007/Metzger-final.pdf

38. Paredeise, C. (1988). Les professions comme marchés de travail fermés. Sociologie et Sociétés, 20(2), 21-76. https://pdfs.semanticscholar.org/5222/9034d6a817a168de/Retrieved July 19, 2020, from https://pdfs.semanticscholar.org/5222/9034d6a817a168de/1069363870.1571923017-aa7934165ce176f2ada330.pdf?_ga=2.90528281.2010830375.1580311182

39. Ringoot, R. & Ruellan, D. (2007). Journalism as Permanent and Collective Invention. Brazilian Journalism Research, 3(2), 67-76. Retrieved November 11, 2020, from https://pdfs.semanticscholar.org/13b9/31bc0532c158717f7db9a405420542a71f4d.pdf?_ga=2.129326479.2010830375.1580311182-1069363870.1571923017

40. Ringoot, R.& Utard, J.-M. (Eds.) (2005). Le Journalisme en Invention – Nouvelles pratiques, nouveaux acteurs. Rennes: Presses Universitaires de Rennes. Retrieved July 21, 2020, from https://pdfs.semanticscholar.org/96a1/2ba1768fffb90ffa7f8b50c413c5d61d7a9e.pdf?_ga=2.20388027.2010830375.1580311182-1069363870.1571923017

41. Rosen, J. (2006, June 27). The People Formerly Known as the Audience. PressThink. Retrieved Junes 16, 2020, from http://archive.pressthink.org/2006/06/27/ppl_frmr.html

42. Ruellan, D. (1997). Les “pro” du journalisme. De l’état au statut, la construction d’un espace professionnel. Rennes: Presses Universitaires de Rennes. Retrieved October 6, 2020, from https://books.openedition.org/pur/24592?lang=en

43. Singer, J. (2006). The socially responsible existentialist – A normative emphasis for journalists in a new media environment. Journalism Studies, 7(1), 2-18. Retrieved November 11, 2020, from https://openaccess.city.ac.uk/id/eprint/3460/6.pdfSingerJStudies2006Existentialist

44. Singer, J. (2003). Who are these guys? – The online challenge to the notion of journalistic professionalism. Journalism, 4(2), 139-163. Retrieved July 27, 2020, from https://openaccess.city.ac.uk/id/eprint/3468/6.pdfSingerJournalism2003WhoAreGuys

45. Svensson, L. (2006). New Professionalism, Trust and Competence. Some Conceptual Remarks and Empirical Data. Current Sociology, 54(4), 579-593. Retrieved November 17, 2020, from http://www.lib.csu.ru/ER/ER_Philosophy/fulltexts/SvenssonLG.pdf

46. Ward, S. (1999, May). Pragmatic News Objectivity: Objectivity with a Human Face. Discussion Paper D-37. Retrieved June 23, 2020, from https://shorensteincenter.org/wp-content/uploads/2012/03/d37_ward.pdf

47. Ward, S. (2009a, April 7). Is it time to close journalism schools? Center for Journalism Ethics. Retrieved June 3, 2020, from https://ethics.journalism.wisc.edu/2009/07/04/is-it-time-to-close-journalism-schools/

48. Ward, S. (2009b, March 16). Is “layered journalism” the future? Center for Journalism Ethics. Retrieved June 3, 2020, from https://ethics.journalism.wisc.edu/2009/16/03/is-layered-journalism-the-future/

49. Ward, S. (2008). The incredible shrinking journalist. Center for Journalism Ethics. Retrieved June 3, 2020, from https://ethics.journalism.wisc.edu/2008/09/12/the-incredible-shrinking-journalist/